JASMINE
FOUNDATION

بين طموحات الثورة ومنعرجات السياسة:

مصير اللامركزية في تونس



جدول المحتويات

المقدمة
النيابات الخصوصية (2011-2018): بين الحلول المؤقتة والتحديات الهيكلية
2.1 النشأة والتأسيس
2.2 الإنجازات
2.3 الإخفاقات والتحديات
دستور 2014 واللامركزية
3.1 سياق كتابة الدستور
3.2 المضامين
3.3 مأزق التنفيذ
انتخابات 2018
4.1 إصدار مجلة الجماعات المحلية
4.2 الاستحقاق الانتخابي
ما بعد انتخابات 2018 :تحديات تنزيل اللامركزية في الواقع
5.1 غياب النصوص التطبيقية
5.2 صلاحيات محدودة للبلديات
5.3 تجربة التوسّع البلدي في تونس
5.4 تنازع الصلاحيّات بين السلطة المركزية والبلديات
5.5 الصراع بين اللامركزية و اللّامحورية
5.6 المجالس البلدية و التركيبة الفسيفسائيّة
5.7 شحّ الموارد الماليّة
دور المجتمع المدني
25 جويلية 2021 وتأثيرها على الحكم المحليّ و اللّامركزيّة
آفاق اللّامركزيّة في تونس

مقدمة:

تشغل اللامركزية والحكم المحلي مكانة بارزة في النقاشات الأكاديمية والسياسية، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة تحول. في تونس، بعد الثورة عام 2011، أصبحت اللامركزية هدفًا مجتمعيًا حيويًا يُعتبر وسيلة لتحسين إدارة الحكم ودفع التنمية ومعالجة التهميش للمناطق الداخلية وتعزيز الديمقراطية على الصعيد المحلي. وتهدف اللامركزية إلى نقل السلطات والصلاحيات من المركز إلى مجالس محلية، مما يمنح المواطنين فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية.

ومع ذلك، فإن الأحداث السياسية المتسارعة، ولا سيما إجهاض الانتقال الديمقراطي بداية من 25 جويلية 2021، أثارت تساؤلات حول مستقبل اللامركزية في تونس ومدى تأثيرها على مسار الحكم المحلي. مع إقالة الرئيس قيس سعيد للحكومة وحل البرلمان وإيقاف العمل بدستور 2014، تزايد القلق بشأن قدرة البلديات على الاستمرار في أداء أدوارها في ظل التحولات السياسية المركزية وخطاب رسمي معادي للامركزية وللبلديات، التي وصلت ذروتها في مارس 2023 مع حل المجالس البلدية المنتخبة.

تمثل هذه الأحداث تحديًا كبيرًا لمستقبل الحكم المحلي في تونس. إن هذه الأزمة ألقت بضلالها على تطلعات اللامركزية، مما يفرض إعادة النظر في هذه التجربة ، من حيث المنجزات الديمقراطية والعقبات التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة.

يهدف هذا المقال إلى دراسة تجربة اللامركزية في تونس،الفريدة في العالم العربي، وتحليل تأثيرها على التنمية المحلية بعد ثورة 14 جانفي 2011، من خلال الاستفادة من مقابلات شبه موجهة مع خبراء وممثلين عن المجتمع المدني وأعضاء مجالس ورؤساء بلديات عاشوا التجربة بكل تفاصيلها ومن خلال تحليل مواد بحثية الكترونية أرخت لما قبل وما بعد 25 جوبلية 2021. كما سيتناول المقال مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز كفاءة البلديات ودعم أدوارها كمؤسسات فاعلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

لإيضاح إشكالية البحث، نطرح عدة أسئلة رئيسية: ما هي التحديات التي واجهت تطبيق اللامركزية في تونس، وما السبيل لتعزيز دور البلديات كمؤسسات فاعلة في التنمية المحلية؟ وكيف أثرت اللامركزية على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية؟ وما هو تأثير الموارد المالية والبشرية المتاحة على كفاءة البلديات في تقديم الخدمات؟ وما هي العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعيق أو تدعم فعالية الحكم المحلي في تونس؟ وكيف يمكن تحسين التنسيق والتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة؟

من خلال تناول هذه القضايا، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة مستقبلية حول آفاق اللامركزية في تونس ودورها الحيوي في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة للمواطنين في إدارة الشأن العام.

II. النيابات الخصوصية (2011-2018): بين الحلول الاستثنائية والتحديات الهيكلية:

2.1 النشأة:

في ظل الفراغ المؤسسي الذي خلفه سقوط النظام السابق في يناير2011، قررت الحكومة المؤقتة التي ترأسها الباجي قائد السبسي حل المجالس البلدية في مارس 2011، التي كان يسيطر عليها الحزب الحاكم قبل الثورة، حزب التجمع. تم استبدال المجالس البلدية بنيابات خصوصية كإطار استثنائي لإدارة الشؤون البلدية. تمثل الهدف الرئيسي لهذه الخطوة في ضمان استمرارية تسيير البلديات في ظل غضب ورفض شعبي واسع للمجالس البلدية التي كان يحكمها حزب التجمع، من خلال تعيين 264 نيابة خصوصية بقرارات حكومية، ضمت شخصيات متنوعة من ناشطين في المجتمع المدني وممثلين عن الأحزاب السياسية وخبراء في الإدارة والاقتصاد، لتحقيق تمثيلية لمختلف الفئات الاجتماعية. وقد تم تعيين النيابات الخصوصية في البداية لمدة عام واحد، وفقًا للقانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،ونص الفصل 21 أن"تمارس المجالس البلدية والنيابات الخصوصية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية". ولم تكن هذه التعيينات تنبثق دائمًا من قرار مركزي، بل كانت تتم أحيانًا بالتوافق بين مختلف الممثلين المحليين للأحزاب السياسية والمجتمع المدني وتم تعيين أعضاء رابطات حماية الثورة التي تم تشكيلها في اليوم التالي لـ14 جانفي 2011 لحماية الأحياء خلال فترة الفراغ الأمني(يوسفي، 2017). وبعد انتخابات أكتوبر 2011 للمجلس الوطني التأسيسي، تم التعديل في تركيبة بعض النيابات الخصوصية لاحترام نسب نتائج الانتخابات.

2.2 المنجز:

في ظل إنشاء النيابات الخصوصية، برزت بعض الممارسات الحديثة للديمقراطية المحلية مثل الميزانية التشاركية وأنظمة البيانات المفتوحة، بدعم من وكالات التعاون الدولي. فظهرت مبادرات تهدف إلى "ديمقراطية القرب" المحلية، مثل مشروع "عين على الميزانية" الذي أطلقته جمعية "الحركة الجمعياتية" بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وشمل بلديات قابس والقيروان والمرسى ومنزل بورقيبة وصفاقس وتوزر. وتعد تجربة بلدية المرسى في هذا السياق تجربة مبتكرة في الحوكمة المحلية لم يسبق لها مثيل في تونس. فبموجب مرسوم بلدي مؤرخ في 09 يناير 2014، أطلقت بلدية المرسى آلية الميزانية التشاركية (PB) ثلاث سنوات متتالية 2014-2016 من خلال فتح أحد أبواب مشاريع القرب وهو باب"الإنارة العمومية" أمام المواطنين للتصويت على المشروع الذي يتناسب مع احتياجاتهم. وقد حصلت هذه التجربة على جائزة "الممارسة الجيدة في مشاركة المواطنين" الحادية عشرة للمرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (OIDP)سنة 2017. وقد ساهم أكثر من 2,000 مشارك في الميزانية التشاركية من إجمالي 93,000 مواطن في المرسى (أي ما يزيد قليلًا عن 2%). وتشارك نصف جمعيات المنطقة في هذه العملية من خلال ميسّرين للحوار (Facilitateurs) بين السلطة المحلية والمواطنين. فمنذ عام 2014، تم إدارة 10% من ميزانية البلدية أي 1,000,000 د.ت من قبل المواطنين أنفسهم. وفي عامي 2015 و2016، أدار المواطنون ميزانيات سنوية تزيد عن 2,000,000 د.ت، وذلك حسب المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (OIDP, 2027).

من الأمثلة الناجحة إبان فترة النيابات الخصوصية نجد كذلك بلدية صيادة. فهذه المدينة الصغيرة التي تقع على بعد 200 كم من تونس العاصمة في ولاية المنستير هي أول بلدية تبنت سياسة البيانات المفتوحة والانفتاح على المواطنين. كما أنها دشنت أول شبكة واي فاي (WiFi) مجتمعية واعتمدت الشفافية كمدونة سلوك لها. وتهدف البلدية إلى تشريك المواطنين وإظهار الصعوبات التي تواجهها من خلال الشفافية وإشراك المواطنين في حلها (خريجي، 2017).

[1] https://www.actionassociative.org/
[2] https://www.giz.de/en/worldwide/22600.html
[3] https://oidp.net/fr/practice.php?id=1173
[4] https://www.facebook.com/CommuneSayada/
[5] https://www.eib.org/fr/press/all/2024-130-l-europe-soutient-la-construction-du-nouveau-pont-a-Majestic Bizerte

يرى أيمن اليزيدي(ناشط في المجتمع المدني) أن النيابات الخصوصية التي تشكلت بعد الثورة كانت تجربة مهمة في تطوير الحكم المحلي، حيث أتاحت هذه الهياكل الاستثنائية فرصة جديدة للمجتمعات المحلية للتفاعل مع السلطات وتقديم خدمات حيوية. كما كانت هناك محاولات لتطوير البنية التحتية المحلية عبر إبرام اتفاقيات شراكة لتمويل المشاريع التنموية. فمثلًا، استفادت بلدية بنزرت عام 2016 من دعم الاتحاد الأوروبي (أكثر من 10 ملايين دينار) من خلال دراسات الجدوى ومرحلة تصميم مشروع بناء الجسر الجديد بمدينة بنزرت بالشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية والدولة التونسية. مثل هذه التجارب عززت من روح المبادرة لدى النيابات الخصوصية، حيث شهدت تونس تناميًا في الوعي المجتمعي بأهمية تحسين الأحياء المحلية والمشاركة في اتخاذ القرار حسب قوله.

2.3 الإخفاقات:

على الرغم من قانونية النيابات الخصوصية، إلا أنها عانت من نقص الشرعية نتيجة غموض طرق تعيين أعضائها وتكوين مجالسها المكلفة بالشؤون البلدية، بالإضافة إلى التوترات السياسية التي ميزت السياق الثوري. كما أدى انعدام التنسيق بين الوزارات والصراعات السياسية إلى تعطيل تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة التفاوت بين الجهات رغم زيادة ميزانية الدولة المخصصة للتنمية.

وفي هذا السياق، يرى الهادي مجدوب، كاتب الدولة المكلف بالجماعات المحلية في حكومة الحبيب الصيد (2015) ، أن تجربة النيابات الخصوصية كانت فاشلة، ملاحظًا أنه لم يكن يوجد خيار آخر بعد ثورة 14 جانفي سوى العمل بالنيابات الخصوصية التي أقرها المشرع. وقال مجدوب إن هذه النيابات الخصوصية كانت غير منتخبة وفي قطيعة مع المواطن، حيث شهد عمل عدد منها الوقوع في التجاذبات السياسية والصراعات، كما ركزت بعضها على المحاصصات الحزبية حسب رأيه. وبين أن صعوبات كثيرة واجهت العمل البلدي في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت نسبة التأجير (أي حجم الاعتمادات والأجور المخصصة للعاملين بالبلديات) تفوق 80 بالمائة وبلغت حتى نسبة 100 بالمائة في بعضها، وذلك بعد إلحاق عدد كبير من العاملين بالبلديات.

وأوضحت ب.ج(عضو بالمجلس التأسيسي ووزير سابق للشؤون المحلية)أن النيابات الخصوصية التي أدارت البلديات بعد الثورة وحتى انتخابات 2018 كانت تعتمد بشكل كبير على التمويلات المركزية ولم تتمتع باستقلالية تامة. وظل العمل البلدي يواجه تحديات كبرى، منها نقص الموارد، وغياب الإطار التنظيمي، وضعف التنسيق مع السكان المحليين، مما أدى إلى تعطيل الخدمات مثل جمع النفايات وتأخير المشاريع التنموية. فمثلا بقيت أزمة النفايات مستفحلة في جزيرة جربة منذ غلق مصب قلالة وحرقه في 2012 الى الآن دون أن تتوصل السلاطات المحلية والجهوية والوطنية الى حل مستدام ونهائي.

وحسب مبروك القسطنطيني (رئيس سابق لنيابة خصوصية في بلدية صفاقس) فقد واجهت السلطات المحلية بعد 14 جانفي تحديات رئيسية تتمثل في المشروعية. من ناحية الشرعية، يرى القسطنطيني أن النيابات الخصوصية كانت تتماشى مع القوانين المعمول بها، حيث تم تشكيلها لتعويض المجالس البلدية بعد الثورة ولم يكن هذا يمثل عقبة كبيرة، نظرًا لأن التشريعات نصت على هذه الهياكل. لكن المشكلة الأكبر، حسب تعبيره، كانت في المشروعية، حيث غابت المشروعية السياسية والشعبية، إذ أن النيابات الخصوصية كانت تتكون من أعضاء معينين وليس منتخبين، مما أثار انتقادات واعتراضات من بعض الأطراف بسبب التجاذبات السياسية السائدة آنذاك.

وقد شهدت تشكيلة عدد كبير من النيابات الخصوصية تغييرات عدة بسبب استقالة بعض الأعضاء أو تغيّبهم (كلارك وآخرون، 2019). في بعض الحالات، تسبّبت الصراعات داخل النيابات بتعطيل الاجتماعات والأنشطة، مما أدّى في نهاية المطاف إلى تعطيل الخدمات، مثل جمع النفايات. كما أنه حدّ من قدرة المجالس البلدية على منع أعمال البناء غير المرخّصة، وتسبَّبَ بتأخير تنفيذ المشاريع الإنمائية. في شهر نوفمبر 2016 وحده، دفعت هذه الظروف بالسلطات إلى تغيير تشكيلة 13 نيابة خصوصية عبر تعيين أعضاء جدد. لكن حتى هذه التعيينات الجديدة لم تساهم في التخفيف من التشنجات أو تحسين أداء النيابات الخصوصية (عبد الرحيم، 2017).

وفي اطارالمد والجزر بين الإدارة المركزية والنيابات الخصوصية أمرت المحكمة الإدارية في سنة 2013 بتعليق قرارات الإدارة المركزية المتعلقة بحل النيابات الخصوصية في صفاقس وساقية الدائر وقرقنة، معتبرة أن هذه القرارات غير قانونية. وأكدت المحكمة أن الحكومة لم تقدم مبررات كافية لحل هذه النيابات، مما يتعارض مع الفصل 21 من القانون المنظم للبلديات. رغم هذا، لم تُنفذ الأحكام، حيث امتنعت الجهات الإدارية عن الالتزام بقرارات المحكمة. وفي قضية مشابهة في ماي 2013, حكمت المحكمة الإدارية بإعادة رئيس النيابة الخصوصية السابق في سكرة إلى منصبه، إلا أن السلطات التنفيذية تجاهلت تنفيذ الحكم. هذا الوضع أثار تساؤلات حول فعالية القضاء ومدى إلتزام السلطة التنفيذية بقراراته، خاصة خلال المرحلة الانتقالية.

3. دستور 2014:

3.1 سياق كتابة دستور 2014:

اعتمد المرسوم رقم 6 لسنة 2011، الذي نظّم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، نظام الاقتراع بالتمثيل النسبي على القوائم، مع اعتماد أكبر البقايا ودون تطبيق عتبة انتخابية. وأوكل للمجلس مهمتان: دور تشريعي كبرلمان، ودوركتابة دستور جديد للجمهورية التونسية. مثل هذا النظام تحولاً جذريًا عن نظام الأغلبية الذي اعتمدته تونس منذ الاستقلال وعبر عن توجه جديد نحو تقوية التعددية السياسية وضمان تمثيل أوسع للفئات المختلفة في المجلس الوطني التأسيسي ورغبة في إرساء توازنات سياسية جديدة في تونس (لمام، 2021).

يُعدّ دستور 2014 في تونس محطة هامة في تأسيس نظام دستوري جديد يُكرّس قيم الديمقراطية ودولة القانون بعد فترة حكم استبدادي، إذ يحتلّ الدستور موقعاً محورياً في المنظومة القانونية للدولة، حيث يُعتبر الضامن الأساسي لحقوق الأفراد وحرياتهم. وفي سياق الانتقال الديمقراطي، حظيت عملية صياغة دستور جديد برمزية خاصة، نظراً لما تمثله من خطوة حاسمة لتحقيق استحقاقات عديدة تُمثل تطلعات الشعب. وقد تميّز دستور 2014 بكونه انعكاساً لفكر دستوري متطور ومُجدّد، مما يُبرز مكانته ضمن "المدرسة الدستورية الجديدة"(لمام، 2021). اعتمد هذا الفكر على تعزيز مكوّنات دولة القانون والديمقراطية من خلال نصوص دستورية مفصّلة وشاملة تغطي قضايا دستورية متعددة. لضمان نجاح صياغة هذا الدستور في سياق يهدف إلى القطع مع الانفراد بالرأي واحتكار السلطة، اعتمد المجلس الوطني التأسيسي مساراً تفاوضياً وتشاركياً واسعاً. هذا المسار التشاركي كان مفتاحاً لتحقيق توافقات وطنية تُجسد إرادة الشعب بمختلف مكوناته، وتؤسس لنظام سياسي جديد مبني على الديمقراطية والتعددية (لمام، 2021).

وانطلق خيار المجلس الوطني التأسيسي في إعداد مشروع دستور 2014 من ورقة بيضاء، حيث ارتكزت عملية صياغة مضامين الدستور على الحوار والنقاش والتوافق، مع اعتماد نهج تشاركي موسّع. لم تقتصر هذه العملية على أعضاء المجلس التأسيسي فحسب، بل تجاوزت أسواره لتشمل مشاركة المواطنين، مكونات المجتمع المدني، الشخصيات الوطنية، وحتى المنظمات الدولية (لمام، 2021 ; لطيفي، 2014 ; التابعي، 2023).

6 http://www.radiotunisienne.tn/2015/09/08 / /الهادي-مجدوب-النيابات-الخصوصية-تجربة
7 https://www.webdo.tn/.../trois-delegations.../170586

في الفترة الممتدة بين 2011 و2014، سعى المجلس إلى الموازنة بين تمثيلية أعضائه المنتخبين ونهجه التشاركي الذي يقوم على تفويض سلطة القرار للمجلس مع انفتاحه على مختلف الفاعلين. هذا الانفتاح تجلّى في تعدد المقترحات المقدمة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والتي أحيلت لاحقًا إلى اللجان التأسيسية المختصة.عقدت هذه اللجان العديد من جلسات الاستماع التي أتاحت لمختلف الأطراف فرصة التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم. كما نظم المجلس حوارًا مفتوحًا مع المجتمع المدني يومي 14 و15 سبتمبر 2012، بهدف تلقي الملاحظات والمقترحات حول مسودة 8 أوت 2012. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار تلك الملاحظات (لمام، 2021 ; لطيفي، 2014 ; التابعي ، 2023).

ونظم المجلس التأسيسي حواراوطنيا مفتوحا حول الدستورخلال ديسمبر 2012 ومارس 2013 الذي لم ينحصر نقاشه تحت قبة المجلس فقط، بل شمل تنظيم حوارات مفتوحة خارج العاصمة وفي مختلف المناطق التونسية، وأيضًا مع الجالية التونسية في الخارج. كان الهدف من هذه اللقاءات تعزيز المشروعية المجتمعية للدستور وضمان أنه لا يُمثل مصالح فئة أو حزب معين، بل يعكس صورة شاملة وصادقة للمجتمع التونسي بكل تنوعاته الفكرية والسياسية والاجتماعية (لمام، 2021).اعتماد هذا المنهج التشاركي في إعداد الدستور سعى إلى ترسيخ تقاليد جديدة في التشاور وبناء التوافقات الوطنية لتعزيز رؤية الدستور كوثيقة موحِّدة تنظم القواعد الأساسية للعيش المشترك في إطار عقد اجتماعي جديد يقوم على المبادئ المشتركة. (لمام، 2021 ; لطيفي، 2014 ; التابعي ، 2023)

ومع ذلك، لم يكن المسار التأسيسي خاليًا من التحديات والصراعات. فقد شهدت عملية صياغة الدستور نقاشات حادة حول مسائل جوهرية مثل دور الدين في النظام السياسي والقانوني، شكل نظام الحكم (برلماني أو رئاسي)، والحقوق والحريات وطرق ضمانها. إضافة إلى ذلك، ألقى الوضع السياسي العام بظلاله على مسار الدستور، خاصة مع وقوع اغتيالات سياسية أثارت جدلاً واسعًا وأثرت على المناخ السياسي والاجتماعي في البلاد. لقد كان للاغتيالين السياسيين، الأول للقيادي اليساري شكري بلعيد في 6 فيفري 2013، والثاني للنائب محمد البراهمي في 25 جويلية من نفس العام، تأثير عميق على الأجواء التي عمل فيها المجلس الوطني التأسيسي. فتسببت هذه الأحداث المؤلمة في حالة من الصدمة والانقسام داخل البلاد، مما أدى إلى تعطيل أعمال المجلس لفترة طويلة. لم تُستأنف أشغال المجلس إلا بفضل وساطة الرباعي الراعي للحوار الوطني(الإتحاد العام التونسي للشغل و اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) الذي شكّل مظلة للحوار والمصالحة بين مختلف الأطراف السياسية (لمام، 2021 ; لطيفي، 2014 ; التابعي، 2023).



صورة رقم 1: الرئاسات الثلاثاء وفرحة الإمضاء على أول دستور تشاركي ديمقراطي في تونس.

المصدر، قوقل

3.2 المضامين:

في إطار السعي للقطع مع النظام الرئاسي المركزي الذي كان سائداً في تونس، تم اعتماد نظام سياسي يقوم على فصل السلطات وتوازنها. وقد تم توزيع الاختصاصات أفقيًا بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وعموديًا بين السلطة المركزية والجماعات المحلية ضمن إطار اللامركزية. كان هذا التوجه يهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للسلطة وتعزيز الديمقراطية من خلال ضمان تمثيل أكبر للجهات المختلفة وتحقيق توازن بين مختلف مستويات الحكومة.

وقد أرسى دستور 2014 إطارًا قانونيًا متقدمًا يضمن دور البرلمان والمعارضة في تعزيز دولة القانون والديمقراطية في تونس. فقد منح البرلمان وظائف رئيسية تشمل التشريع، الرقابة على السلطة التنفيذية، والتمثيل، مع الاعتراف بدور المعارضة البرلمانية باعتبارها مكوّنًا أساسيًا في مجلس نواب الشعب، حيث تضمن لها الدستور تمثيلاً مناسبًا وفعّالاً في هياكل المجلس وأنشطته. كما عمل الدستور على تكريس منظومة حقوقية شاملة تضم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع ضمانات تشريعية ودستورية لحمايتها. ولضمان توازن الحقوق والحريات، حدد الدستور شروطًا لتقييدها، مثل وجود نص تشريعي كأساس للقيود، واحترام جوهر الحقوق، ومراعاة الضرورة والتناسب. إضافة إلى ذلك، ضمن الدستور حرية تشكيل الأحزاب السياسية، مما ساهم في زيادة عدد الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ بعد 2011 الى 123 حزب، مما ساهم في تعزيز التعددية السياسية والنشاط الديمقراطي. كما عزز دور المجتمع المدني من خلال تشجيعه على الانخراط في الحياة السياسية وحماية حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالرقابة الدستورية، نصّ الدستور على إحداث محكمة دستورية كمؤسسة أساسية لضمان سيادة القانون، حيث تتولى الرقابة الوقائية على مشاريع القوانين ومراقبة دستورية القوانين القائمة عبر الرقابة اللاحقة. كما تم تمكين المحاكم العدلية من المساهمة في هذه الرقابة، مما يعزز مبدأ الفصل بين السلطات. ويمثل إحداث المحكمة الدستورية خطوة مفصلية في تعزيز سيادة القانون، وبناء الثقة في المؤسسات، وضمان منع الاستبداد، ما يعزز عملية الانتقال الديمقراطي في تونس(لمام، 2021).

في هذا السياق،يُعد الباب السابع من دستور 2014 خطوة مفصلية نحو تعزيز اللامركزية في تونس، حيث يحدد بشكل واضح العلاقة بين السلطة المركزية والجماعات المحلية، بهدف تعزيز استقلالية هذه الأخيرة في إدارة شؤونها المحلية. يعتبر دستور 2014 أن الجماعات المحلية هي "سلطة" فعلية، وتم التأكيد على أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية التي تمنحها القدرة على إتخاذ القرارات والتصرف في الشؤون التي تهمها، وهو ما يساهم في تطوير العمل المحلي بشكل يتماشى مع احتياجات كل منطقة. ويعني ذلك أن هذه الجماعات تصبح قادرة على إدارة شؤونها المالية والإدارية بشكل مستقل، مما يعزز من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في البلديات، الجهات، والأقاليم.

ويعدّ مبدأ "التدبير الحر" أحد الضمانات الدستورية الهامة لاستقلالية الجماعات المحلية، وهو مفهوم جديد في المنظومة القانونية التونسية يشمل حرية إدارة الجماعات المحلية لشؤونها الخاصة بشكل مستقل. ويشمل هذا المبدأ العديد من الجوانب العملية مثل حرية التعاقد مع الأطراف الخارجية، حرية التصرف في الموظفين، اتخاذ القرارات سواء كانت فردية أو ترتيبية، وكذلك حرية تنظيم هياكلها وتسيير مرافقها المختلفة. كما يُعطى للجماعات المحلية الحرية في الإنفاق واتخاذ القرارات المالية المتعلقة بأملاكها ومواردها، مما يعزز قدرتها على العمل بفعالية وتنمية مناطقها وفقًا لاحتياجات المواطنين (لمام، 2018).

8 https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_الأحزاب_السياسية_في_تونس

علاوة على ذلك، يقر الدستور توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية وفقًا لمبدأ التفريع، مما يعني أن المسؤوليات التي تتولاها السلطة المركزية في بعض المجالات قد تُنقل إلى الجماعات المحلية بشكل تدريجي. هذا التفريع يسمح للجماعات المحلية بتوسيع نطاق اختصاصاتها بما يتناسب مع خصوصيات واحتياجات كل منطقة. لكن نجاح هذا النموذج اللامركزي يتطلب ضمان توفير الموارد المالية الكافية من السلطة المركزية لتغطية النفقات اللازمة لتفعيل هذه الصلاحيات. وقد تم تضمين آليات التضامن المالي في الدستور لضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المناطق، بحيث يتم تخصيص موارد إضافية للجماعات المحلية الأقل نموًا أو التي تواجه صعوبات مالية.

ومن جهة أخرى، يُعتبر الباب السابع ضمانًا لتمكين الجماعات المحلية من ممارسة استقلالها الفعلي في اتخاذ القرارات المحلية وتنفيذ البرامج التنموية دون التدخل المباشر من السلطة المركزية. ولكن لتحقيق ذلك بنجاح، يجب أن يتم ضمان توافر الأدوات القانونية والإدارية التي تتيح للجماعات المحلية تنفيذ مهامها بفعالية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين مستوى الحكومة المركزي والمحلي. وتحتاج هذه الجماعات إلى تدريب كافٍ وبنية تحتية لدعم قدراتها، كما يجب أن تكون هناك آليات رقابية تضمن عدم تجاوز هذه الجماعات لصلاحياتها أو إساءة استخدامها، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة أمام المواطنين.

كما يتضمن الباب السابع نصًا صريحًا حول الديمقراطية التشاركية، حيث يضمن للمواطنين المشاركة الفعّالة في اختيار ممثليهم عبر انتخابات حرة ونزيهة، ويشجع على تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار المحلي. هذه الخطوة مهمة في تعزيز العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين، بحيث يُمكن للأفراد والمجتمع المدني أن يكون لهم دور فعال في رسم سياسات التنمية المحلية. وتستند آليات الديمقراطية التشاركية إلى توفير منصات تشاورية تمكن السكان المحليين من إبداء آرائهم والمشاركة في إدارة شؤونهم المحلية، مما يعزز الشفافية والمساءلة في الحكم المحلي.

يشمل الدستور العديد من الآليات التي تهدف إلى ضمان مشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرار المحلي، من خلال اعتماد الديمقراطية التشاركية وتفعيل مبادئ الحوكمة المفتوحة، مما يسمح للمجتمع المدني والمواطنين بالتفاعل والمساهمة في وضع برامج التنمية المحلية ومتابعة تنفيذها. تُعد الفصول المتعلقة بمبادئ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة في دستور 2014 من أبرز الإبداعات التي تضمنها هذا الدستور، حيث تمثل نقلة نوعية في تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار على المستويين المحلي والوطني. إذ يتضح أن الدستور قد أدرك أهمية إشراك المواطنين في الحياة السياسية والإدارية، وجعل من الديمقراطية التشاركية مبدأ أساسيًا في تنظيم الحكم المحلي، وهو ما يعكس التوجه نحو تحقيق حكم رشيد يعزز حقوق الإنسان ويمنع الاستبداد.

ويعدالفصل 139 من الدستور، الذي ينص على اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية، خطوة متقدمة نحو إشراك المواطنين بشكل فعّال في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية. إذ يضمن هذا الفصل للمواطنين والمجتمع المدني حق المشاركة في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية، ومتابعة تنفيذها، بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية. وبالتالي، فإن هذا الفصل يعزز من علاقة المواطنين بالحكومات المحلية من خلال إتاحة الفرصة لهم للتأثير على القرارات التي تمس مصالحهم المباشرة. وهذا النوع من المشاركة يُعتبر حجر الزاوية في بناء ثقافة سياسية جديدة في تونس، حيث لا تقتصر السلطات على النخبة السياسية أو الأجهزة التنفيذية فقط، بل يتم إشراك جميع الفئات المجتمعية في رسم السياسات المحلية.

من جهة أخرى، يعتبر مبدأ الحوكمة المفتوحة، الذي يرد أيضًا في الدستور، أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الشفافية والمساءلة. يتيح هذا المبدأ للمواطنين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بسياسات وبرامج التنمية، بما في ذلك الميزانيات المحلية وطرق صرف الأموال العامة. يعزز هذا المبدأ الثقة بين المواطنين والحكومة المحلية، حيث يسمح للمجتمع المدني والناشطين السياسيين بالإشراف والمساهمة في تطوير السياسات المحلية بطريقة فعالة. الفصل 139 يوضح أن آليات الحوكمة المفتوحة تستهدف تحسين بيئة اتخاذ القرارات وجعلها أكثر شفافية، بحيث يمكن للمواطنين متابعة التنفيذ ومراجعة التقارير والمشاريع المحلية بشكل دوري. وهذا يضمن توجيه الموارد وتحقيق الأهداف بطريقة عادلة وفعالة.

إن تضمين الدستور التونسي لمبادئ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة يعكس التزامًا حقيقيًا بتعزيز المشاركة الشعبية وضمان الشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة. هذا الإبداع في التشريع الدستوري يُسهم في بناء مجتمع مدني قوي قادر على ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية بشكل مباشر وفعّال. ويُعتبر هذا التوجه أيضًا تعزيزًا ل اللامركزية، حيث يُمنح المواطنون في مختلف المناطق إمكانية التأثير في القرارات المحلية بدلًا من اقتصار السلطة على مستوى مركزي بعيد عن احتياجاتهم الفعلية. وبهذا الشكل، أصبح الدستور التونسي نموذجًا يُحتذى به في المنطقة العربية من حيث تمكين المواطنين من المساهمة في صناعة القرار والمشاركة في الحياة السياسية المحلية، وهو ما يعزز الديمقراطية التشاركية ويضمن إدارة أفضل للمجتمع المحلي وفقًا لاحتياجاته الخاصة والمتجددة.

وشدد طه بوشداخ (ناشط في المجتمع المدني وميسر ومكون في الميزانية التشاركية)على أن دستور 2014 يمثل إرادة كل التونسيين، ودعا إلى تفعيله إلى جانب مجلة الجماعات المحلية كخطوة أساسية لإعادة بناء السلطة المحلية مؤكدا أن "اللامركزية لا يمكن أن تنجح بدون إطار قانوني يعزز استقلالية البلديات".

3.3 مأزق التنفيذ:

يعتبردستور 2014 خطوة محورية في إرساء قواعد دولة القانون والديمقراطية في تونس، إلا أن تنفيذ أحكامه واجه العديد من التحديات التي عطلت تحقيق الأهداف المنشودة. ومن أبرز هذه التحديات تأخر إرساء الهيئات الدستورية، مثل المحكمة الدستورية والهيئات الرقابية الأخرى، مما أعاق وظيفة الرقابة الدستورية وفتح المجال للمشاكل السياسية والإدارية. كما أن غياب الإرادة السياسية لدى الفاعلين السياسيين وعدم التوافق على الخطوات التنفيذية اللازمة أثرا سلبًا على تطبيق أحكام الدستور، مما أفضى إلى ضعف الأداء السياسي والفراغ المؤسسي (جنان الإمام ، 2018 ; منى التابعي ، 2023).

التجربة الدستورية شهدت أيضًا صراعات سياسية حادة بين القوى المختلفة داخل المجلس الوطني التأسيسي، حيث كانت المواقف السياسية تتباين حول طبيعة الدولة المرجوة، بين المحافظين الذين كانوا يسعون إلى تعزيز الهوية الإسلامية للدولة، والحداثيين الذين دعموا الدولة المدنية. هذا الصراع الأيديولوجي أثر بشكل كبير على صياغة نصوص الدستور، مما خلق تناقضات قانونية وجعل بعض الأطراف تشعر بوجود خيارات أيديولوجية مفروضة على العملية التأسيسية. وهذا التباين انعكس في الدستور الذي كان يحتوي على العديد من التناقضات، مما جعل تطبيقه على أرض الواقع أكثر صعوبة (جنان لمام، 2018; منى التابعي، 2023).

يُعتبر دستور 2014 حسب مبروك القسطنطيني) رئيس النيابة الخصوصية السابق لبلدية صفاقس(خطوة مهمة نحو تعزيز السلطة المحلية، حيث خصص الباب السابع للسلطة المحلية ومنحها صلاحيات أكبر، ما جعلها سلطة رابعة بجانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. إلا أن تنفيذ هذه النصوص لم يكن كما كان مأمولاً، حيث ظل مرتبطًا بإرادة سياسية فعلية. رغم الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة المحلية وتعزيز المشاركة الشعبية، ظل المسار بطيئًا وغير مرضٍ. حتى مع التشريعات الجديدة، ظل التنفيذ غير كافٍ، مما جعل بعض المسؤولين المحليين يواجهون تحديات مستمرة في تجسيد اللامركزية على أرض الواقع.

كما أبرز ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق2018 -2023) وأحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) أن الإصلاحات التي بدأت منذ 2014 كانت إيجابية، لكنها واجهت صعوبات في تنفيذها بسرعة، مما دفع العديد من المسؤولين إلى التأكيد على ضرورة تسريع العملية. وفي هذا السياق، تحدث وليد حدوق (مستشار بمركز الحوار الإنساني) عن التحديات التي يواجهها المجتمع المدني بسبب غياب إطار دستوري واضح، مما يعوق جهود النشطاء في تعزيز اللامركزية. ورغم هذه التحديات، شدد طه بو شداخ (ناشط في المجتمع المدني وميسر في الحوكمة التشاركية) على ضرورة التمسك بدستور 2014، مشيرًا إلى أنه لا يمثل فئة معينة، بل هو تعبير عن إرادة الشعب التونسي كافة.

4. انتخابات 2018:

4.1 اصدارمجلةالجماعاتالمحلية:

تُعد المصادقة على"مجلة الجماعات المحلية" في البرلمان في 26افريل2018 خطوة حاسمة نحو تفعيل اللامركزية والباب السابع من الدستور. إذ أن وجود إطار قانوني واضح ومنظم للجماعات المحلية يشكل أساسًا لنجاح البلديات في أداء وظائفها بعد الانتخابات.ولكن تأخير تمريرهذا المشروع،إذ صادق عليه البرلمان قبل الانتخابات البلدية بمجرد أسبوع، قد أثر على قدرة الأحزاب والقوائم الانتخابية على إعداد برامج انتخابية واقعية وفعالة.

تحدد مجلة الجماعات المحلية، التي تتضمن 400 فصل،صلاحيات كل من مستويات الحكم المحلي- الإقليم والجهة والبلدية-وعلاقتها بالسلطة المركزية والمواطنين، وتنظيم أملاكها وماليتها، مما يضمن لها قدرة أكبر على وضع سياسات واتخاذ قرارات محلية وفقًا لاحتياجات المنطقة والمتساكنين. كما أن هذا الإطار القانوني يسهم في ضمان تحقيق العدالة التنموية وتوزيع عادل للموارد، مما يسهم في تقليص التفاوت بين الجهات. ويعتبر إعداد المجلة قبل الانتخابات خطوة أساسية لضمان تفعيل حقيقي للامركزية بعد الانتخابات، خاصة في سياق التوجه نحو تعزيز الديمقراطية المحلية. فإذا كانت البلديات في حاجة إلى أدوات قانونية قوية للقيام بمهامها وفق مقتضيات دستور 2014، فإن المجلة توفر لها تلك الأدوات وتعزز دورها كمستوى أول في مشاركة المواطن في الشأن العام المحلي (لمام، 2018).

وفي نفس السياق أبرز ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق2018-2023) أهمية مجلة الجماعات المحلية كإطار قانوني يدعم مبدأ التدبير الحر، الذي يمنح البلديات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها بعيدًا عن التدخل المركزي. ويرى ف.ب أن هذه المجلة جاءت خطوة أساسية نحو نقل الصلاحيات من الدولة المركزية إلى البلديات، لكنه أكد على غياب النصوص التطبيقية التي توضح كيفية تفعيل هذه الصلاحيات، مما أضعف فعالية هذه القوانين في الممارسة العملية. أثر هذا النقص بشكل مباشر على قدرة البلديات على التصرف بمرونة وفعالية في إدارة شؤونها، مما أدى إلى استمرار التدخل المركزي في عدة جوانب.

9 http://www.collectiviteslocales.gov.tn/مجلة-الجماعات-المحلية/

ومن جهة أخرى، وجّه بعض النقاد انتقادات لمجلة الجماعات المحلية باعتبارها نصًا تمّت صياغته من قبل خبراء قانونيين دون إشراك فعلي للمسؤولين المحليين والإدارات المعنية. وقد أدّت هذه المقاربة إلى إغفال الجوانب العملية للعمل البلدي وعدم الاستجابة الكافية لاحتياجات المجتمعات المحلية.

وبدوره، أشار وليد حدوق (مستشار بمركز الحوار الإنساني) إلى أهمية الاستفادة من التقاليد المحلية للحوكمة التي كانت موجودة في تونس قبل الثورة، مشدداً على أن اللامركزية ليست مجرد نموذجا مستوردا. ودعا إلى إعادة النظر في كيفية تطبيق مفاهيم الحوكمة اللامركزية بما يتناسب مع السياق التونسي.

4.2 الاستحقاق الانتخابي:

تُعد الانتخابات البلدية التي جرت في 6 ماي 2018 حدثًا مهمًا في مسار الانتقال الديمقراطي وتوسيع المشاركة الديمقراطية في تونس. فقد تم تأجيل هذه الانتخابات عدة مرات، لكن عندما أُجريت، مثلت خطوة هامة نحو تحقيق الديمقراطية المحلية. حيث تم تنظيم الانتخابات وفقًا للدستور التونسي لعام 2014، الذي يُؤكد على أهمية اللامركزية وتوسيع الديمقراطية على المستوى المحلي.

تتمثل أهمية هذه الانتخابات في أنها مكنت المجالس البلدية من العمل وفقًا للقاعدة الدستورية الجديدة التي تحدد اختصاصاتها ومواردها المالية والبشرية، وتعزز آليات مشاركة المواطنين. واحتوى القانون الانتخابي لسنة 2014عدة مبادئ تيسر مشاركة أكبر فئة الشباب في العمل السياسي المحلي، مثل إعطاء كل ناخب بالغ من العمر 18 عامًا الحق في الترشح لعضوية المجالس البلدية (مقارنة بشرط البلوغ من العمر 23سنة للترشح للانتخابات الوطنية)، واشترط أن تظم كل قائمة مترشحة وجوبيا مترشح أو مترشحة لايزيد سنه(ها) عن35سنة وذلك منبين المرشحين الثلاثة الأوائل، الجانب احترام مبدأالتناصف والتناوب بين النساء والرجال. تم ادراج هذه الشروط نتيجة وجود الفصل 133 من الدستور، الذي يلزم الدولة بضمان تمثيلية النساء والشباب في المجالس المنتخبة .ونص القانون الانتخابي على أن عدم إدراج الشباب في القائمات الحزبية،الائتلافية أوالمستقلة يؤدي إلى إسقاط القائمة أوحرمانها من المنحة العمومية. وبفضل هذا الإطار القانوني، فاقت نسبة الشباب من الفئة من 18 إلى 35 سنة في القائمات المترشحة 50 بالمئة،ومن الفئة من 36 سنة إلى 45 سنة، 24 %.وشكّل الشباب من الفئة من 18 إلى 35 سنة 35 % من الفائزين في الانتخابات البلدية من جملة المترشحين.

تُعتبر الانتخابات البلدية خطوة أساسية نحو تعزيز المشاركة المدنية في إدارة الشأن المحلي، وهو ما يعزز مفهوم الديمقراطية التشاركية الذي يروج له الدستور التونسي. كانت هذه الانتخابات فرصة لتفعيل حقوق المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، بهدف تعزيز التنمية وتقليص الفجوة التنموية بين مختلف الجهات، واتسم المشهد الانتخابي بتنوع كبير في قوائم الترشح التي شملت القوائم الحزبية، الائتلافية والمستقلة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الانتخابات في تجسيد اللامركزية، فقد شهدت نسبة مشاركة منخفضة لم تتجاوز 33.7%، ما يعكس عزوفًا كبيرًا من المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية. يعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها فقدان الثقة في الأحزاب السياسية والسياسيين نتيجة لوعود انتخابية لم تُنفذ، مما خلق شعورًا بالإحباط لدى المواطنين. كما أن ضعف الوعي بأهمية الانتخابات المحلية ساهم في انخفاض المشاركة، خاصة في المناطق الريفية والنائية حيث كانت الخدمات الأساسية مثل النقل والصحة والتعليم غير كافية، وبالتالي لم يكن المواطنون يشعرون أن الانتخابات البلدية ستحدث فرقًا حقيقيًا في حياتهم. إضافة إلى ذلك، واجهت العملية الانتخابية تحديات تنظيمية، مثل نقص مراكز الاقتراع في بعض المناطق النائية، ما صعّب وصول المواطنين إلى مراكز التصويت. وفي ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها تونس، حيث ارتفعت معدلات البطالة وتآكلت القدرة الشرائية، انشغل العديد من المواطنين بقضاياهم اليومية على حساب المشاركة في الانتخابات.

وفي هذا السياق، وصف أيمن اليزيدي، (ناشط في المجتمع المدني بولاية بنزرت) الانتخابات البلدية بأنها تجربة محترمة عززت وعي المواطنين بأهمية المشاركة في الشأن المحلي، لكنه أشار إلى تراجع في الثقافة الديمقراطية بعد 25 جويلية بسبب القرارات أحادية الجانب التي أثرت سلبًا على العلاقة بين المجالس البلدية والمواطنين.من جانبه، أكد طه بوشداخ، (ناشط في المجتمع المدني وميسر في الحوكمة التشاركية)على نجاح انتخابات 2018 التي شكلت نقطة تحول في تاريخ تونس الحديث اذ تم انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بطريقة ديمقراطية، مما ساهم في تعزيز مشاركة المواطنين ورفع وعيهم السياسي والاجتماعي. ورغم ذلك، أشار طه بوشداخ إلى أن السلطة المحلية ظلت متأرجحة بين المركزية واللامركزية، حيث أدى غياب نصوص ترتيبية واضحة إلى اضطراب العلاقة بين المستويات المحلية والمركزية، مما أعاق استقلالية البلديات

اما بالنسبة للنتائج، كانت القوائم المستقلة الأكثر حضوضا، حيث حصلت على 32.27% من مقاعد المجالس البلدية، فيما حازت حركة النهضة على 28.64% من المقاعد، وحل حزب نداء تونس في المرتبة الثالثة بنسبة 20.85%. وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 33.7% من الناخبين المسجلين، إلا أن هذه الانتخابات أظهرت تحولاً في الخريطة السياسية في بعض المناطق.

ولكنب عد الإعلان عن النتائج الأولية، ظهرت بعض التحديات المتعلقة بتشكيل التوافقات بين الأحزاب والفوز برئاسة المجالس البلدية، بما أن القانون الانتخابي لم يوكل رئاسة المجالس للقائمة الفائزة في الانتخابات بل تطلب عملية انتخاب داخل كل مجلس لانتخاب رئيسها\رئيستها. اذ تطلب غالبًا توافقات بين أكثر من حزب لضمان حصول المرشح على الأغلبية المطلوبة لتولي رئاسة المجالس. وقد شهدت بعض البلديات الكبرى، مثل بلدية تونس المركز، تنافسًا بين حزب نداء تونس وحركة النهضة بشأن رئاسة المجلس البلدي.

5. ما بعد انتخابات 2018: تحديات تنزيل اللامركزية في الواقع:

5.1 غياب النصوص التطبيقية:

بعد انتخابات 2018، برزت العديد من التحديات التي واجهت تفعيل اللامركزية في تونس، وكان أبرز هذه التحديات غياب النصوص التطبيقية التي تكمل "مجلة الجماعات المحلية". في هذا السياق، أشار أحمد قيدارة(مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية)إلى أن غياب هذه النصوص شكل عائقًا كبيرًا أمام تطبيق اللامركزية بشكل فعّال، حيث رفضت الإدارة المركزية، خاصة رئاسة الحكومة، تمرير هذه النصوص، وهو ما أكده أيضًا أيمن اليزيدي. من جهتها، أضافت رجاء الجابري أن من أصل 38 أمرًا مطلوبًا، تم إصدار 12 أمرًا فقط، معظمها تتعلق بمسائل إدارية ثانوية، بينما لم تُصدر المراسيم التي تنظم العلاقة بين البلديات وبقية هياكل الدولة، مما أسهم في حدوث نزاعات مستمرة بين المجالس البلدية والسلطات المركزية.

وقد أدى غياب النصوص الترتيبية إلى توترات مستمرة بين المجالس البلدية والولاة، خاصة في بعض الولايات مثل قابس، حيث اشتدت الخلافات حول توزيع الصلاحيات. كما ساهم غياب النصوص التطبيقية في تأخير تنفيذ السياسات المحلية، مما أثر على قدرة البلديات على إنجاز مشاريع التنمية المحلية. من جانبها، اعتبرت ب .ج (عضو بالمجلس التأسيسي ووزير سابق للشؤون المحلية) أن التذبذب السياسي والحكومي كان من العوامل المعرقلة الكبيرة أمام السلطات المحلية لتفعيل اللامركزية، حيث وجدت البلديات نفسها عالقة في انتظار أوامر من السلطة المركزية، مما أدى إلى بطء اتخاذ القرارات المحلية وتعطيل المشاريع.

10 https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Municipal-Elections-in-Tunisia-Results-and-Implications.aspx

ويرى مبروك القسطنطيني (رئيس النيابة الخصوصية السابق لبلدية صفاقس) أن بينما خصص دستور 2014 بابًا كاملًا للسلطة المحلية، إلا أن تنفيذ النصوص الواردة في هذا الباب لم يكن كما كان مأمولاً، حيث ظل مرتبطًا بالإرادة السياسية الفعلية. ورغم الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة المحلية وتعزيز المشاركة الشعبية، ظل المسار بطيئًا وغير مرضٍ. حتى مع التشريعات الجديدة، ظل التنفيذ غير كافٍ، مما جعل بعض المسؤولين المحليين يواجهون تحديات مستمرة في تجسيد اللامركزية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، أبرز ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق 2018-2023) أهمية مجلة الجماعات المحلية كإطار قانوني يدعم مبدأ التدبير الحر، الذي يمنح البلديات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها بعيدًا عن التدخل المركزي. واعتبر أن المجلة كانت خطوة أساسية نحو نقل الصلاحيات من الدولة المركزية إلى البلديات، لكنه أشار إلى غياب النصوص التطبيقية التي توضح كيفية تفعيل هذه الصلاحيات، مما أضعف فعالية هذه القوانين في الممارسة العملية. وأثر هذا النقص بشكل مباشر على قدرة البلديات على التصرف بمرونة وفعالية في إدارة شؤونها، مما أدى إلى استمرار التدخل المركزي في العديد من الجوانب.

وقد قامت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية في سنة 2020، بعد مرور نصف المدة النيابية تقريبًا، بإجراء استشارة وطنية حول "مسار اللامركزية من منظور البلديات"، لتقييم التجربة والوقوف على الإشكاليات التي حالت دون الإرساء الفعلي لمسار اللامركزية وللسلطة المحلية. وأكدت الاستشارة على جملة من التوصيات أهمها ضرورة مراجعة مجلة الجماعات المحلية واستكمال إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بها حتى تتمكن البلديات من أداء دورها التنموي على أكمل وجه.

في هذا السياق، أشار السيد معز عطية (الناشط بالمجتمع المدني وأحد المشاركين في الاستشارة الوطنية حول "مسار اللامركزية من منظور البلديات") إلى أن مناخ التدبير الحر والصلاحيات الذاتية والمشتركة يتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف، بما في ذلك الإدارة المركزية التي لم تتخذ الإجراءات الضرورية لدعم مسار اللامركزية، حيث لم تصدر الحكومات المتعاقبة سوى 12 أمرًا حكوميًا من أصل 38 أمرًا مطلوبًا.

5.2 صلاحيات محدودة للبلديات:

ظهرت تحديات كبيرة في تطبيق اللامركزية في تونس من حيث تحديد صلاحيات البلديات وتعزيز استقلاليتها، رغم المبادئ التي أقرها الدستور. أبرز أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) مشكلة الصلاحيات المحدودة لرؤساء البلديات، حيث أن مجلة الجماعات المحلية، على الرغم من أنها تحتوي على حوالي 400 فصل، إلا أنها في النهاية تقلل بشكل كبير من صلاحيات هؤلاء الرؤساء. وأشار إلى ما وصفه بـ"الغيرة المؤسساتية" من قبل الإدارة المركزية، التي ترفض تسليم صلاحياتها للجماعات المحلية، وهذا الوضع يضع المجالس البلدية في موقف صعب، حيث يكونون غير قادرين على تلبية احتياجات المواطنين بشكل فعّال، رغم وجود إرادة ونوايا طيبة.

في نفس السياق، سلطت ب.ج (عضو بالمجلس التأسيسي ووزير سابق للشؤون المحلية) الضوء على التحديات البيروقراطية، مشيرة إلى أن العديد من المديرين العامين لم يكونوا مستعدين للتخلي عن صلاحياتهم لصالح البلديات، مما عرقل عملية اللامركزية. إضافة إلى ذلك، ترى ب.ج أن الصراعات السياسية والمواقف الحزبية من بين الأسباب الرئيسية التي أضعفت مشروع اللامركزية، حيث كانت بعض الأحزاب، مثل "نداء تونس"، تتمسك بالنظام المركزي وتعتبر اللامركزية تهديدًا لاستقرار السلطة، مما عرقل الإصلاحات والمشاريع المتعلقة باللامركزية.

11 http://fnct.tn/web/detailNews/181
12 Ibid.

وأثارالكثيرمن المشاركين في هذا البحث تأثير دورالشرطة البلدية،التي لم تعد تحت سلطة البلديات منذ سنة 2012. تشكّل الشرطة البلدية جهازًا مكلفًا بتنفيذ قرارات وأنظمة المجالس البلدية. كانت هذه القوة تعمل تحت سلطة رؤساء البلديات والسلطات البلدية قبل عام 2011، لكن بعد الثورة تم نقل تبعيتها من البلديات ووضعها تحت السيطرة المباشرة لوزارة الداخلية. جاء هذا التحول نتيجة لضغوط كبيرة مارستها الشرطة البلدية، التي واجهت رفضًا شعبيًا واسعًا وعدم امتثال من قبل المواطنين.

أدى هذا القرار إلى ترك البلديات دون جهاز تنفيذي قادر على فرض قراراتها، سواء فيما يتعلق بتنظيم الفضاء العام أو تطبيق قوانين البناء. وقد طالبت النيابات الخصوصية مرارًا بإعادة الشرطة البلدية إلى إشراف السلطات المحلية، إلا أن هذه المطالب قوبلت برفض من قبل نقابة الشرطة البلدية ووزارة الداخلية.

لم تحلّ مجلة الجماعات المحلية هذه المشكلة، بل أوجدت بدلًا من ذلك إجراءات معقدة، إذ بات على البلديات الراغبة في تنفيذ قراراتها عبر الشرطة البلدية أن تتواصل مع رئيس منطقة الأمن التابع لها وطلب تدخّل الشرطة البلدية. وقد أدى هذا التعقيد الإداري إلى صعوبات كبيرة واجهتها البلديات، حيث كان رؤساء المناطق الأمنية وعناصر الشرطة البلدية يرفضون في كثير من الأحيان التدخل، مما جعل العديد من القرارات البلدية غير منفذة وأضعف سلطة المجالس البلدية.

دعا الأسعد الحجام (رئيس سابق لبلدية جربة ميدون 2018-2023) إلى تمكين البلديات من الأدوات التنفيذية اللازمة لممارسة صلاحياتها بشكل فعال، بما في ذلك إلغاء الاعتماد على الشرطة البيئية ومنح البلديات قوة تنفيذية مستقلة لمكافحة المخالفات. وأكد على أهمية العلاقات الجيدة بين البلديات والأجهزة الأمنية، قائلًا: "عندما تمتلك البلديات قدرة تنفيذية حقيقية، يمكنها تحقيق تحسينات ملموسة في تنظيم الأسواق والحد من البناء العشوائي".

5.3 تجربة التوسع البلدي في تونس:

من أبرز التحديات التي واجهتها اللامركزية بعد انتخابات 2018 هو إنشاء بلديات جديدة. هذا التوسع في إنشاء البلديات لم يراعِ القدرات المالية والإدارية لتلك البلديات الجديدة. بين عامي 2015 و2016، تم تنفيذ عملية "التعميم الكامل" للبلديات في تونس، حيث تمت زيادة عدد البلديات بشكل كبير لتنزيل الفصل 131من دستور الذي استوجب تعميم النظام البلدي في كل انحاء البلاد لمعالجة عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات البلدية، وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية المهمشة. ففي عام 2015، تم إنشاء 25 بلدية جديدة، وفي عام 2016 تم تأسيس 61 بلدية جديدة وتعديل حدود 190 بلدية لتشمل مناطق ريفية كانت خارج حدود البلديات. هذا التوسع أدى إلى تغييرات كبيرة في طريقة عمل البلديات التي كانت تقتصر قبل ذلك على 10 بالمئة فقط من تراب الجمهورية، أين تتمركزالمناطق الحضرية.

بالنسبة للانتخابات البلدية لعام 2018، فقد أظهرت نتائجها، حسب مراد بن جلول وياسين التركي(2019)، استمرار الهيمنة الحضرية على المناطق الريفية، باستثناء بعض البلديات التي كانت المناطق الريفية فيها مؤثرة، حيث تمكنت من تعديل ميزان القوة لصالحها. أظهرت دراستهم،التي شملت 20 بلدية، أن 37.1% من السكان الجدد الذين تم تضمينهم في النظام البلدي كانوا يعيشون في مناطق ريفية، لكن تم تمثيلهم بنسبة ضئيلة جداً في المجالس البلدية (16.27%)، مقابل تمثيل حضري بنسبة 83.73%..

ويرى ياسين التركي وعلياء قانا (2015) أن الطريقة التقنية والبروقراطية في تصور وتنفيذ التقسيم الإداري الجديد يعيق المشاركة الفعّالة للأطراف المعنية ويحد من استقلال البلديات .كما ترى انتصار الخريجي (2025)أن عدم التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية عند تعديل الحدود البلدية خلقت تقسيما اداريا لا يتناسب مع احتياجات المواطنين والواقع الاقتصاد يوالتنموي في المناطق.

وواجهت البلديات الجديدة، خاصة في المناطق الريفية، صعوبة كبيرة في توفير الخدمات بسبب بعد المسافات وندرة الموارد وقلة التجربة.أشار أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) إلى أن البلديات في المناطق الداخلية مثل القصرين عانت من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية، مما أثر على قدرتها على تقديم الخدمات بشكل فعّال.حسب وليد حدوق (مستشار بمركز الحوار الإنساني) هذا التوسع كان يفتقر إلى رؤية استراتيجية لتحديد احتياجات البلديات الجديدة من حيث القدرات البشرية والمالية. وأشار إلى أن التقسيم الإداري العشوائي أدى إلى غياب التناسق في الحوكمة المحلية. في بعض الحالات، تم إنشاء بلديات دون النظر إلى قدرتها على إدارة الموارد أو تلبية احتياجات المواطنين، مما زاد العبء على السلطات المحلية.

كما أن إنشاء البلديات دون مراعاة قدرتها على إدارة الموارد قد يؤدي تعميقا لعدم مساواة بين المناطق. يقول الباحث ماريون بيكار: "قد يؤدي التوسيع البلدي إلى تعزيز التفاوتات الكبيرة بالفعل بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تفضيل المناطق الحضرية التي تتمتع بموارد مالية وبشرية أفضل، على حساب المناطق الريفية.يُعد نقص الكوادر المؤهلة والموارد المالية عقبة رئيسية أمام التوسع البلدي الكامل في جميع أنحاء البلاد".

5.4 تنازع الصلاحيات بين السلطة المركزية والبلديات:

قد ظهرت بوادر صراع بين السلطة المركزية والسلطات المحلية حسب منال دربالي (2020) مع إصدار المنشور رقم 9 من رئاسة الحكومة في 25 مارس 2020، والذي نص على ضرورة تنسيق البلديات مع سلطة الإشراف قبل اتخاذ أي تدابير إضافية في إطار الوقاية من تفشي فيروس كورونا. هذا التوجيه، الذي حصر السلطات المحلية في اتخاذ إجراءات في إطار ما تقرره الحكومة المركزية، لاقى انتقادات من قبل بعض الخبراء في القانون والممارسين في الشأن المحلي، حيث اعتبروا أن هذا التوجه يتناقض مع ما ينص عليه الدستور التونسي وقانون الحكم المحلي الذي يعزز دور البلديات وصلاحياتها.

وقد أشار العديد من الأكاديميين، مثل أستاذة القانون العام عفاف المراشكي، إلى أن هذه السياسات "الفوقية" تتعارض مع مبادئ الحكم المحلي، مما جعل البلديات تواجه تحديات في ممارسة دورها الفعّال في مواجهة الأزمة الصحية. ويرى عصام الصغيّر (2020) أن تجلّيات آثار هذا الغموض والتردد التشريعي بدأ منذ دخول المجلّة حيّز النفاذ وشروع المجالس البلدية المنتخبة في ممارسة مهامها. كما ساهم التأخير الحاصل في إصدار الأوامر التطبيقية في تعقيد الوضع وفي إيجاد حالة من تنازع الاختصاصات بين المجالس البلدية التي تتمسّك بتطبيق أحكام الدستور وبالدفاع عن مشروعيتها الانتخابية والدستورية وبين الإدارات المركزية التي تتشبّث بالصلاحيات والمهام التي دأبت على ممارستها مستندة في ذلك إلى مقتضيات وحدة الدولة وإلى عدم صدور نصوص قانونية صريحة تنقل هذه الصلاحيات إلى البلديات.

ولئن استشرف الفصل 142 من الدستور حسب عصام الصغيّر (2020) إمكانية حصول تنازع في الاختصاص بين السلطة المركزية والسلطة المحلّية وأسند للقضاء الإداري اختصاص البتّ في هذه النزاعات، فإنّ عدم وضوح قواعد الاختصاص صلب النصوص القانونية وعدم الاتّفاق على تصوّر وطني واضح لمعالم اللامركزية التي نريد، أدّى إلى مضاعفة حالات ووضعيات التنازع وإخراجها في بعض الحالات عن الأطر العادية لفضّ هذه النزاعات، لتصل إلى مرحلة القطيعة أحيانًا والتراشق بالتصريحات الإعلامية أحيانًا أخرى. كما أن بعض الأحزاب السياسية تمسكت بالنظام المركزي، مما أثر سلبًا على سير تطبيق اللامركزية حسب أيمن اليزيدي الذي أضاف بأن هذا الصراع بين المركزية واللامركزية جعل البلديات غير قادرة على القيام بدورها الفعّال في المجتمع المحلي.

13 Ben Jelloul, M., & Turki, S. Y. (2019). Vers une reconfiguration des territoires en Tunisie au temps de la décentralisation et de la communalisation intégrale. In S. Brunet et al. (Éd.), Prolifération des territoires et représentations territoriales de l'Union européenne (p. 59-77). Presses universitaires de Rouen et du Havre. https://doi.org/10.4000/books.purh.17650
14 Turki, S. Y., & Gana, A. (2015). Les territoires ruraux en Tunisie à l'épreuve de la communalisation : entre complexité de la réforme et enjeux politiques. Maghreb - Machrek, 2015(4), 53-71.
15'Municipal Boundaries and the Politics of Space, in Lust, E. and Kao, K. (eds.). Decentralization, Local Governance, and Inequality in the Middle East and North Africa. Oxford UniversityPress(2025).

وبدوره، يرى أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) أن البلديات تمثل الإدارة الأقرب إلى المواطنين، ويشدد على أن دعمها لا يعني منافسة الدولة، بل هو "تكامل هيكلي" مع جهودها. وأكد أنه من الضروري تقديم برامج تكوينية لرؤساء البلديات والمستشارين البلديين لتحويل الانتقادات إلى مقترحات عملية، مما يجعلهم أكثر كفاءة ويجنبهم أن يصبحوا عبئاً على المواطنين والدولة. كما دعا إلى تغيير التصورات السلبية تجاه البلديات، قائلًا: "لا يمكن للبلديات أن تكون منافسة للدولة إذا تم تعزيز التعاون بينها وبين السلطة المركزية". وشدد على ضرورة بناء شراكة وثيقة بين الطرفين لتحقيق التنمية المستدامة".

وركز ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق2018-2023)على ضرورة تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والجهوية والوطنية، معتبراً أن هذا التعاون ضروري لتنفيذ مشاريع تنموية فعالة. وأكد أن "التنمية المحلية يجب أن تكون من اختصاص المجالس البلدية"، داعياً إلى دعم البلديات بالصلاحيات والعناصر البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الجهوية.

5.5 الصراع بين اللامركزية واللامحورية:

يعد النزاع بين السلطات اللامركزية (المجالس البلدية المنتخبة) واللامحورية (الممثلين المحليين للسلطة المركزية – تحديدا الواليوالمعتمد والعمدة) من أبرز العقبات التي عرقلت تطبيق اللامركزية في تونس. فقد ظهرت هذه النزاعات بشكل واضح بين المجالس البلدية والولاة، خاصة معوجود توزيع غير واضح للصلاحيات بين الطرفين، مما أدى حسب فوزي بوصفارة إلى تأخير تنفيذ السياسات المحلية والمشاريع التنموية.

تاريخياً، كان النظام السياسي التونسي شديد المركزية منذ عهد بورقيبة وحتى بن علي. هذه الخلفية التاريخية أثرت، حسب الخبيروليد حدوق (مستشار بمركز الحوار الإنساني) بشكل كبير على عملية الانتقال نحو اللامركزية، وجعلت تحقيق هذه الخطوة أمراً صعباً، إذ يتطلب الانتقال من المركزية إلى اللامركزية تغييراً جذرياً في الفكر الإداري والسياسي، حيث كانت عملية التفكيك للهيمنة التقليدية للسلطة المركزية ليست بالأمر اليسير، نظراً للتركيبة السياسية والإدارية القديمة.

ويلعب الوالي والعمدة دورا مهما في هذا النظام المركزي، منذالاستقلال. حيث كان دور الوالي محوريًا في إدارة العلاقة بين المركز والأطراف، حيث جمع بين هياكل الدولة والحزب الحاكم في شخصه. في عهد بورقيبة، عندما ظهرت خلافات بين الولاة وممثلي الحزب الحاكم على المستوى الجهوي (الذين كانوا يمثلون حزبًا مهيمنًا في نظام الحزب الواحد)، قام بورقيبة بإلغاء منصب المندوب الجهوي للحزب ومنح صلاحياته للوالي. وبهذا، أصبح الوالي ممثلاً للدولة والحزب في آنٍ واحد على المستوى الجهوي.

تتجلى أهمية منصب الوالي في أنه كان يُختار ويُعيّن مباشرة من قبل رئيس الجمهورية. أما بالنسبة للمعتمد (المندوب المحلي في كل عمادة، الذي يخضع لسلطة الوالي)، فقد كانت وزارة الداخلية تعيّنه بناءً على ترشيحات اللجنة التنسيقية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مستوى الولاية، والتي كانت تُحال أولاً إلى الهياكل المركزية للحزب للمصادقة عليها (Meddeb, 2015).

16 Ibid. بيكار، م. (2018)
17 الصغيّر، ع. (2020، 23 يونيو). السلطة المحلية على محك الأزمات... اللامركزية في زمن الكورونا. المفكرة القانونية

ما كان الوالي يضطلع بدور ثالث كرئيس للمجلس الجهوي ومشرف على المجالس البلدية في منطقته، مما جعله يجمع بين سلطات لا مركزية وأخرى لا محورية. وفقًا للقانون الأساسي للبلديات الصادر عام 1975، تمتع الوالي بصلاحيات قانونية واسعة لممارسة الرقابة القبلية والإشراف على المجالس الجهوية والبلديات.إضافة إلى ذلك، تمتعت الهياكل اللامحورية بصلاحيات قانونية أكبر بكثير من الهياكل اللامركزية. فقد كان الوالي يتمتع بسلطة قانونية على جميع المؤسسات العمومية في الولاية، مثل الفروع الجهوية للوزارات المختلفة والوكالات المسؤولة عن المياه والصرف الصحي (ONAS, SONEDE). وكان أي تواصل بين البلديات وهذه الوكالات الجهوية يجب أن يتم عبر الوالي. شمل دور الوالي الجوانب الأمنية والتنموية، مما جعل البلديات تعتمد بشكل كبير على حسن نوايا الوالي واستعداده لتقديم التراخيص والمساعدات اللازمة من المؤسسات الجهوية والمركزية لإنجاز مهامها الأساسية.
وفي الوقت الذي كانت فيه موارد البلديات محدودة للغاية، كان الوالي يشرف على صناديق تنموية جهوية أكبر بكثير، يتمكن من توزيعها على البلديات، كما كان يتحكم في المعدات الأساسية التي لا يمكن للبلديات الحصول عليها إلا بموافقته. وقد وسّعت إصلاحات بن علي عام 1989 من دور الوالي في التنمية الجهوية.

على المستوى المحلي، كان المعتمد الذي تعيّنه وزارة الداخلية يترأس المجلس المحلي للتنمية (المكوّن من العُمد المحليين) وكان يتحكم في بعض الموارد المالية العامة، مثل المساعدات الاجتماعية أو برامج دعم ريادة الأعمال التي توفرها الوزارات. أما البلديات، فكانت بالكاد تُستشار أو تُشرك في مشاريع البنية التحتية أو البرامج التنموية أو الاجتماعية، والتي كانت تُدار من قبل الولاة والمعتمدين. (Ben Jelloul, 2013)

وأخيرًا، كانت المناطق الريفية غير البلدية (التي تمثل 90% من الأراضي التونسية وثلث السكان) تحت السلطة المباشرة للوالي، الذي كان يتحكم في توزيع الموارد عبر برنامج التنمية الريفية. تجدر الإشارة إلى أن الولاة أنفسهم لم يتمتعوا باستقلالية كبيرة عن السلطات المركزية، لا سيما وزارة الداخلية.

لطالما كان تفوق الهياكل اللامحورية على الهياكل اللامركزية سمةً أساسيةً في نظام الحوكمة المحلية في تونس. لذلك، من الطبيعي أن لا يرحّب الولاة والمعتمدون بإصلاحات اللامركزية، كما لم ترحب بها وزارة الداخلية. في الواقع، عملت الوزارة على إعداد مشروع قانون يحدد وضعية الولاة ومساعديهم، بالإضافة إلى مشروع قانون آخر حول اللامحورية، في إطار إصلاحات اللامركزية، وذلك بدعم من وكالة تنمية أجنبية. ورغم أن هذه المشاريع كانت جاهزة بحلول عام 2019، إلا أنها لم تُعرض مطلقًا على رئاسة الحكومة أو البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه.

وقد ساهم غياب النصوص الترتيبية وعدم تحديث القوانين الموجودة ف يتعميق التوترات المستمرة بين المجالس البلدية والولاة والعمد، خاصة في بعض الولايات مثل قابس، حيث اشتدت الخلافات حول توزيع الصلاحيات. كما ساهم هذا الرفض في تعطيل تنفيذ السياسات المحلية وقرارات البلديات، مما أثر سلباعلى قدرة البلديات على إنجاز مشاريع التنمية المحلية.

كما شكل غموض وضعية المعتمد تحديًا آخرا، حيث لم يتم تحديث القوانين التي تحدد دور المعتمد، مما جعل دوره غير واضحا في الفضاء المحلي. بالتالي،شهدت البلديات صراعا حول الصلاحيات بين المجالس البلدية المنتخبة والمسؤولين المحليين المعينين من طرف السلطة المركزية وهو ما أثر سلبًا على فعالية العمل البلدي، خاصة مع عدم وجود جهاز تنفيذي فعال مثل الشرطة البيئية لتنفيذ القرارات البلدية.

18 بوشداخ، ط. (2020). كوفيد-19: انحرافات ضد اللامركزية في تونس؟
https://nawaat.org/2020/04/09/ covid-19-derapage-anti-decentralisation-en-tunisie

19 قيدارة، أ. (2017)أي دور لمؤسسة المعتمد في المشهد الإداري التونسي في المرحلة القادمة؟ نواة https://nawa.org /2016 /0/17 /

يرىأحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) أنّه في خضم توجهات الدولة بعد صدور مجلة الجماعات المحلية في2018 قد لا يكون هناك مكان لمؤسسة المعتمد في المشهد الإداري التونسي مستقبلا باعتبار الدور المهم الذي ستلعبه البلدية على الصعيد المحلي خاصة من خلال الصلاحيات التي ستنقل لها تدريجيا، غير أنّ التجارب العالمية في هذا السياق بينت أن مسار تركيز اللامركزية هو من الإصلاحات المؤسساتية والتي تتطلب جهدا ووقتا طويلا يمتد على سنوات. وخلال هذه الفترة الانتقالية سيكون دور المعتمد أساسيا خاصة في المناطق التي كانت غير بلدية وسيشملها التعميم الحضري تبعا للخبرة التي تتمتع بها المعتمدية في تلك الربوع، كما سيظلّ دور المعتمد هاما في المجالات التي ليست من مشمولات البلدية حاليا على غرار التنوير الكهربائي وإنتاج وتوزيع الماء الصالح للشراب والاستثمار والتشغيل وغيرها والتي يصعب على البلديات في الوقت الراهن وبالإمكانيات البشرية الإيفاء بها. ويمكن أن تكون الفترة الانتقالية فرصة للمعتمد للاضطلاع بالدور التنموي الذي خلق من أجله على أن يطوّر من وسائل عمله وأدواته بأن يصبح ميسّرا للعمل التنموي في مستوى مرجعه الترابي وأن يكون دوره خلق ثقافة الحوار والتواصل بين مختلف المصالح الإدارية والمواطنين بغاية تحسين ظروف عيشهم والنهوض بالتشغيل وخلق بيئة ملائمة للاستثمار.

5.6 المجالس البلدية والتركيبة الفسيفسائية:

وفقًا لرؤية ف.ب، الخبير في الحوكمة المحلية وعضو مجلس بلدي سابق، مثلت إدارة التعددية السياسية داخل المجالس البلدية المنتخبة لأول مرة تحدياً كبيراً. فقد كان على الأعضاء، الذين ينتمون إلى خلفيات سياسية وإيديولوجية متباينة، التعامل مع اختلافات جذرية في الرؤى والأولويات. وأدى هذا التنوع إلى تشكيل كتل سياسية ضمن المجالس، في تجربة شبيهة بما يحدث في مجلس نواب الشعب، حسب وصف الناشط في المجتمع المدني أيمن اليزيدي. ورغم أن هذا التعدد كان بمثابة خطوة نحو الديمقراطية المحلية، إلا أنه زاد من تعقيد العلاقات بين الأعضاء وأدى إلى تفاقم الصراعات داخل البلديات، مما أثّر على فاعلية اتخاذ القرارات.

وفي نفس السياق أكدت رجاء الجابري(ناشطة في المجتمع المدني ومستشارة وخبيرة في اللامركزية و الحوكمة المحلية) أن عدم استقرار المجالس البلدية، نتج عن نظام الاقتراع النسبي مع أكبر البقايا. هذا النظام أفرز مجالس بلدية مكونة من تشكيلات سياسية متنوعة، مما أدى إلى مشهد سياسي متفكك داخل البلديات. فصعّب هذا التنوع السياسي بناء توافق داخلي بين أعضاء المجالس البلدية، ما أدى إلى استقالات جماعية فيأكثر من 40 الى50 بلدية، بالإضافة إلى تهديدات بالاستقالة في العديد من البلديات الأخرى. استدعى هذا الوضع تنظيم انتخابات جزئية متكررة لسد الشغورات، مما أعاق تنفيذ السياسات المحلية وعرقل المشاريع التنموية.



الصورة رقم 3: استقالات رؤساء/رئيسات المجالس البلديّة

المصدر: مرصد بلدية

5.7 شح الموارد المالية:

عانت الجماعات المحلية من نقص في الموارد المالية منذ نشأتها، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على الدعم من الحكومة المركزية، ويظل نصيب الجماعات المحلية من الميزانية الوطنية في حدود 4%. أثرهذا الشح في الموارد سلبًا على قدرة البلديات في إدارة ميزانياتها وتمويل المشاريع. ويعتبر أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) أن الجانب المالي هو أبرز التحديات التي واجهت السلطات المحلية في تونس بعد انتخابات 2018. لاحظ قيدارة أيضا تقصيرًا في الإصلاحات المالية، حيث لم تحض هذه المسألة بالأولوية المطلوبة، مما أدى إلى فجوة بين التشريعات والواقع الفعلي للجماعات المحلية. وهذا ما أكده ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق2018-2023)، حيث لم يكن إصدار مجلة الجماعات المحلية مصحوبًا بإصلاح شامل في نظام الجباية المحلية. ونتيجة لذلك، كانت البلديات تعتمد بشكل كبير على التمويلات القادمة من الدولة (صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (CPSCL))، التي كانت تعاني بدورها من صعوبات مالية، مما أعاق تمويل المشاريع المحلية الضرورية.وتعتبرالديون البلدية حسب البنك الدولي مشكلة هيكلية تواجه السلطات المحلية مما يجعلها في أزمة مالية خانقة نتيجة تراكم الديون خاصة امامخضوعها لنظام وطني لإدارة المالية العامة لا يراعي خصوصياتها بل ويجبر السلطات المحلية على الاقتراض بمستوياتلا تستطيع الوفاء بها،ويتم دائما إخفاء حجم المشكلة من خلال تكرارإعادة جدولة الديون المتكررة.وفي هذا المضمارأشار رئيس هيئة الاستشراف واللامركزية التابعة لوزارة الشؤون المحلية مختار الهمّامي في حوار أجراه مع مجلة نواة الالكترونية إلى أنّ حجم الديون البلدية لايزال في حدود 150 مليون دينار، موضّحا أنّ هذا الرقم مستقرّ على امتداد السنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن 33 بلدية تحمل 68% من إجمالي الديون وتعاني 7 بلديات من مديونية هيكلية تغطّي 30% من إجمالي الديون، مقابل 92 بلدية بلا دين(ذويب،2017). .

تجدر الإشارة إلى أن مجلة الجماعات المحلية منحت موارد مالية جديدة محدودة للبلديات، مثل حقها في عائدات بعض الضرائب، كضريبة الإعلانات وضريبة الطرقات. ومع ذلك، لا تزال الوزارات المركزية التي تتحكم في هذه العائدات ترفض تحويلها تلقائيًا إلى البلديات.بالإضافة إلى ذلك، أبدت وزارة المالية مقاومة لإصلاح القوانين المالية المحلية بما يتماشى مع إصلاحات اللامركزية، حيث ظلت القوانين الرئيسية التي تنظم المالية البلدية دون تغيير، مثل مجلة المحاسبة العمومية ومجلة المالية المحلية، مما جعلها غير متماشية مع أحكام مجلة الجماعات المحلية.

علاوة على ذلك، لم تُدخل مجلة الجماعات المحلية أي تغييرات على طريقة تحصيل الضرائب البلدية، مما جعل البلديات تعتمد على أعوان الجباية التابعين لوزارة المالية، الذين لا يعطون الأولوية لتحصيل الضرائب البلدية مقارنة بالضرائب الوطنية الأخرى التي يتحملون مسؤولية تحصيلها.

وبحسب الخبير في المالية المحلية، رضا اللوح، فإن هذا الوضع أدى إلى تعطيل عمل البلديات وأعاق تقدم إصلاحات اللامركزية.

20 https://baladia.marsad.tn/demissions
21 https://nawaat.org/2018/05/10/ماهي-مصادر-تمويل-الجماعات-المحليّة-في/
22 https://documents1.worldbank.org/
23 https://nawaat.org/2017/07/17/الديونية-المحلية-33-بلدية-تحتكر-68-من-حجم/

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية : مؤسسة مالية مختصة في تمويل التنمية المحلية
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية هومؤسسة عمومية تقوم بالمهام التالية:

تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية.

تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية.

مساعدة الجماعات المحلية على أحكام التصرف في الموارد المالية المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية.
ترشيد الاستثمار المحلي: في نطاق اضطلاعه بالمهام الموكولة له والمتمثلة خصوصا في تقديم الإحاطة الفنية والمالية للجماعات المحلية وحرصا منه على تحقيق الأهداف المرسومة في إطار البرامج الاستثمارية لهذه الجماعات، تتولى مصالح الصندوق :

القيام بزيارات ميدانية لمعاينة المشاريع للوقوف على الصعوبات التي قد تعترض حسن تنفيذها والمساعدة على تجاوزها.
تحليل الوضع المالي للجماعات المحلية بناء على النتائج المالية المنجزة بالنظر للتقديرات الأولية والوقوف على المجهودات المبذولة لتعبئة الموارد الموضوعة على ذمتها واستغلال ما توفره طاقتها المالية بما يسمح بتحسين قدرتها على الإرجاع وبالتالي تحديد طاقة تداينها المتبقية باعتبار القروض التي أبرمتها.
النظر في المنهجية المتبعة منذ إعداد المشروع حتى نهاية الأشغال وبداية مرحلة الاستغلال.
وضع مؤشرات تعتمد على تقييم المشاريع لضمان جدواها.
تقييم مردودية المشروع ومدى انعكاسه على المستوى الاجتماعي والبيئي.

6.دور المجتمع المدني:

شهدت تونس بعد الثورة ديناميكية جديدة على مستوى المشاركة المجتمعية. وفي إطارتثمين دورالمشاركة المجتمعية بعد 2018، قامت جمعية "جمعيتي"، التي تدير منصة مرجعية للمجتمع المدني التونسي، بتحديد أكثر من 8000 فرصة متاحة للجمعيات خلال عام 2019, تشمل دعوات لتقديم المشاريع، عروض عمل، برامج تدريب، ودعوات لتقديم الطلبات. كما تضمنت قاعدة بيانات عن 216 جهة مانحة وشركاء تقنيين وماليين، بما في ذلك السفارات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأخرى. على سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل برنامج دعم المجتمع المدني بمبلغ 7 ملايين يورو على مدى ثلاث سنوات (2014-2016). ويتبين أن هذا الدعم شمل جمعيات تشتغل في المجالات التالية: (25,2%) البيئة (9,9%) ، الثقافة (9%) ، الحوكمة (8,1%) ، التوظيف وريادة الأعمال (6,3%) ، مكافحة التطرف والأمن (4,5%) ، علوم التكنولوجيا (2,7%) ، لامركزية (2,7%) ، والتعليم (1,8%) 2023,(OCDE).
أكد أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية)أن اللامركزية عززت الشفافية والحوكمة المحلية من خلال فتح حوار مفتوح بين المواطنين والسلطات المحلية،وأدى هذا الانفتاح إلى تعزيز الثقة بين الطرفين، حيث أصبحت البلديات أكثر شفافية في توفير المعلومات عبر الإنترنت أو الوثائق الرسمية. وساهم هذا التوجه في تمكين المواطنين من المشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية.ويعد البرنامج السنوي للاستثمار أحد الآليات الهامة لترسيخ مشاركة المواطنين في الشأن المحلي. فمثلا في بلدية صفاقس وقع اعتماد برنامج السنوي للاستثمار بطريقة تشاركية لتبليط الانهج وترقيع الحفر وصيانة الطرقات وتعبيد الجديدة منها موزعة على سبع دوائربلدية بقيمةجملية تقدر737,000,000 دينار

24 http://www.cpscl.com.tn/template.php?code_menu=163&block=1
25 https://jamaity.org/

وقدلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز هذه الديناميكية. حيثأوضحت رجاء جابري، الناشطة المدنية، أن المجتمع المدني كان شريكًا أساسيًا للبلديات في تنفيذ العديد من المشاريع. وساهمت تمويلات المانحين الدوليين في دعم البلديات لتحسين خدماتها وقدراتها، بالإضافة إلى توفير التدريب للكوادر البلدية، وهي مسؤولية كان من المفترض أن تتحملها الدولة.

كماأشار وليد حدوق (مستشار بمركز الحوار الإنساني) إلى تطور مفهوم إعادة التملك الاستثنائي للمجال العام المحلي في تونس بعد الثورة. فقد أصبح الفضاء العام منصة للتعبير عن الرأي والمشاركة المجتمعية مما يعكس وعيًا أعمق بدورهم في التأثير على القرارات المحلية. هذا التغيير يعزز روح المسؤولية المجتمعية ويؤكد على أهمية المشاركة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة.وهي فكرة تشاركه فيها الباحثة هالة اليوسفي التي استعملت عبارة "إعادة الاستيلاء على الفضاء العام الذي طالما صادرته الدولة المركزية، من خلال قنوات اتصال مباشرة بين المواطنين وأصحاب السلطة."



الصورة رقم 2: دور المجتمع المدني كان لافتا في تركيز الديمقراطية التشاركية
المصدر: جمعية جربة للتضامن والتنمية

26 https://www.facebook.com/participatifsfax/
.يوسفي، ه. (2017).إعادة رسم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية في تونس: التحديات السوسيوثقافية والمؤسسيةلمشروع اللامركزية. الوكالة الفرنسية للتنمية، جوان 272017

في نفس السياق، يرى أحمد قيدارة (مدير المالية ببلدية صفاقس وخبير في الحوكمة المحلية) أيضا أنه على الرغم من إيجابيات الديمقراطية التشاركية، جاء التركيز على التشاركية على حساب تحسين الخدمات الأساسية التي تعد من أولويات الجماعات المحلية. وهذا التحدي المرتبط بالتشاركية برز بشكل واضح في الحماسة الشعبية الكبيرة تجاه المشاركة في الحكم المحلي، إلا أن هذا الحماس لم يكن دائمًا موجهًا بطريقة فعّالة. فقد تفاوت مستوى الوعي والتعليم بين المواطنين مما تسبب أحيانًا في فوضى خلال الاجتماعات التشاركية، بينما نجحت بعض الاجتماعات بفضل التزام المشاركين فيها.

كما لعب المجتمع المدني دورًا معقدًا حسب الناشط في المجتمع المدني أيمن اليزيدي(ناشط في المجتمع المدني بولاية بنزرت) حيث سعت بعض منظمات المجتمع المدني إلى تجاوز دورها التقليدي وقيامها بدور أكبر من المتوقع، مما أدى إلى نشوب صراعات مع السلطات المحلية. وفي سياق متصل، أدى التغول السياسي لبعض المنظمات إلى تحولها إلى كتل سياسية، مما أثر سلبًا على عملية الحكم المحلي وتفاعلها مع الاحتياجات المجتمعية.

وعن هذا التخوف من تنامي دور المجتمع المدني تقول الباحثة ماريون بيكار: "في الواقع، يخشى رؤساء البلديات فقدان شرعيتهم أمام مجتمع مدني «يمثل أيضًا المواطنين». وتظهر هذه المخاوف بشكل خاص في حالة الديمقراطية التشاركية، كما يشهد على ذلك أحد رؤساء البلديات الذي يخشى أن تقوم الجمعيات بتحدي سلطته. ووفقًا له، «لا ينبغي أن يحل العمل الجمعياتي محل حق المواطن في المدينة، فهذا أيضًا يمثل مشكلة كبيرة في تنفيذ اللامركزية»".

ومع ذلك، تقلّص دور المجتمع المدني منذ 25 جويلية 2021 بشكل ملحوظ مع تزايد القيود المفروضة على الفضاء المدني. قبل 25 جويلية، كانت منظمات المجتمع المدني نشطة للغاية على المستوى المحلي، حيث كانت تراقب عمل المجالس البلدية، وتدرب أعضائها، وتتعاون مع المجالس البلدية لتنفيذ المشاريع، وتشجّع المواطنين على المشاركة في صنع القرار المحلي .لكن منذ ذلك التاريخ، شهد النشاط المدني المحلي تراجعًا واضحًا. وأشار العديد من المشاركين في هذا البحث إلى أن المواطنين أصبحوا أقل رغبة في المشاركة والتعبير عن آرائهم علنًا، بعد أن شاهدوا آخرين يُحاكمون بسبب منشورات على فيسبوك تنتقد الحكومة أو أي مسؤول عمومي.

كما اضطرت العديد من المنظمات إلى إنهاء مشاريعها المتعلقة بالمساءلة المحلية ومشاركة المواطنين، ببساطة لأنه لم تعد هناك مجالس بلدية يمكن مراقبتها أو محاسبتها، حيث تم استبدالها ببيروقراطيين محليين معينين من قبل السلطة المركزية.

من جهته أكد الناشط في المجتمع المدني أيمن اليزيدي(ناشط في المجتمع المدني بولاية بنزرت)على أهمية الديمقراطية والحرية كضمان للتعبير عن الآراء والدفاع عن المواطنة. ووصف المشهد السياسي التونسي بعدم الاستقرار، قائلًا: "الشعبوية التونسية ظاهرة عجيبة وغريبة". كما أشار إلى خطورة عدم الاعتراف بالأجسام الوسيطة مثل النقابات والجمعيات، مما أدى إلى انقطاع قنوات التواصل بين صناع القرار والمجتمع المدني. ووجه اليزيدي رسالة إلى الفاعلين الدوليين، داعياً إياهم إلى مواصلة دعم المجتمع المدني التونسي، مشدداً على أنه "الركيزة الأساسية للصمود والمواطنة".

28(2018).بيكار، م. Ibid

27.5 جويلية 2021 وتأثيره على الحكم المحلي واللامركزية:

أعلن الرئيس قيس سعيد في 25جويلية 2021 عن إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان. واستند قيس سعيد في قراراته إلى الفصل 80 من الدستور التونسي لعام 2014، حيث أعلن في خطاب رسمي بثه التلفزيون الحكومي أنه قام بإنهاء مهام رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجميد عمل مجلس نواب الشعب، بالإضافة إلى رفع الحصانة عن نوابه. وأكد أن هذه التدابير تم اتخاذها بسبب حالة الخطر الداهم التي تهدد كيان الوطن وأمن البلاد، وهو ما يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة.



ويرى يوسف الشاذلي في باب "دستور الاستثناء وجمهوريّة الفرد الجديدة" قائلا : "تُشير كافة المُعطيات السياسيّة إلى أنّ الفرد بموجب ما منحه لنفسه من حقّ أصبح سابقا للمؤسسات التي صاغها وفق تصوّره الشخصي، مما جعل إمكانيّة الانتماء لهذه المؤسسات التي يُفترض أنّها ديمقراطيّة وتمثيلية أمرا مقصورا على الأشخاص الذين يوافقون على رؤيته للنظام السياسي وليست تعبيرا عن الحياة السياسيّة في البلاد. ومع غياب أيّ آلية دستورية أو قانونيّة لمراقبة عمل الفرد أو محاسبته أصبح الفرد هو الضامن الوحيد لسير المؤسسات، وأصبح القانون نابعا من إرادة الفرد أمّا الجماعة فلا دور لها إلّا خدمة تصوّره، وهو أحد أقبح أشكال شخصنة السُلطة وأخطر أشكال النُظم السياسيّة إذ كما يقول أرسطو: "من الخطأ الكبير أن يُستبدَل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محلّ لآلاف الشهوات التي تضطرب في كُلّ نفس إنسانيّة"

كانت لهذه التحولات السياسية والدستورية والقانونية تأثيرات عميقة على اللامركزية والحكم المحلي. يمكن تلخيص هذه التأثيرات من خلال التغيرات التي طالت دور البلديات واستقلاليتها، والتي وصفها كل من الأسعد الحجام (رئيس سابق لبلدية جربة ميدون 2018-2023) و ب.ج (عضو بالمجلس التأسيسي ووزير سابق للشؤون المحلية)بال"نكسة" وال"عودة إلى المركزية".

من أبرز التحولات التي طرأت بعد 25 جويلية 2021 كان قرار إلغاء وزارة الشؤون المحلية ودمجها مع وزارة الداخلية. وصف الأسعد الحجام هذا القرار بأنه "ضربة موجعة للامركزية"، حيث أصبحت البلديات مطالبة بتمرير جميع المراسلات والعلاقات مع السلطة المركزية عبر الولاية. وأضاف الحجام أن هذه التغييرات "كرّست عودة الإدارة المركزية"، مما حدّ من قدرة البلديات على اتخاذ قرارات مستقلة أو إدارة مشاريعها بحرية.

قبل هذا التغيير، كانت البلديات قادرة على برمجة مشاريعها والتفاعل مباشرة مع الوزارات والإدارات المركزية دون الحاجة إلى المرور عبر الولاية. ولكن بعد 25 جويلية، صار كل شيء يتوقف على الولاية، ما أدى إلى "تجميد العمل البلدي" حسب تعبير ب.ج (عضو بالمجلس التأسيسي ووزير سابق للشؤون المحلية)، التي أكدت أن تدخل المعتمدين أو الوالي أصبح أكثر شيوعًا، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلديات والسلطة المركزية.

كما تم حل المجالس البلدية في مارس 2023، وهو قرار وصفه مبروك القسطنطيني(رئيس سابق لنيابة خصوصية في بلدية صفاقس) بأنه "إلغاء للمشاركة السياسية على المستوى المحلي"، حيث تمت مصادرة سلطات هذه المجالس وأصبح الكتاب العامون في البلديات هم المسؤولون الرئيسيون عن إدارة الشؤون المحلية. هذا التغيير أدى إلى "شلل العمل البلدي" وتوقف العديد من المشاريع التنموية.

تأثرت مشاريع التنمية المحلية بشكل كبير بعد 25 جويلية 2021 بسبب غياب الاستراتيجية الواضحة والمشاكل المالية. العديد من المشاريع التي كانت قد بدأت قبل هذا التاريخ، مثل مشروع بناء القنطرة الجديدة في بنزرت، تعرضت للاستغلال السياسي، حيث استخدمتها السلطة "لتلميع صورتها"، كما قال أيمن اليزيدي (ناشط في المجتمع المدني بولاية بنزرت)، الذي أضاف أن "السلطة استغلت هذه المشاريع للترويج لنفسها بدلاً من حل مشاكل المواطنين".
كما أشار اليزيدي إلى أن العديد من المشاريع التنموية "توقفت أو تعرضت للتأخير"، بسبب "الفوضى الإدارية" التي أصبحت السمة البارزة للعمل البلدي.أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي كانت تموّل من الخارج، فقدتأثرت بشكل كبير بسبب التغييرات التي طالت السلطة المحلية وعدم دفع مستحقات المتعاقدين، مما جعل إنجازها شبه مستحيل.

من جهة أخرى، يرى ف.ب (عضو بلدية جربة حومة السوق2018-2023) أن غياب المجالس البلدية المنتخبة بعد مارس 2023 كان له تأثير كبير على العمل البلدي اليومي، حيث قال: "العودة إلى الرقابة القبلية من خلال الولاية هو أكبر ردة عن مبادئ اللامركزية". كما أضاف أن غياب المجالس المنتخبة تسبب في "تعطيل المشاريع الكبرى" التي كانت تحتاج إلى قرارات سياسية واستراتيجية.

رغم هذا التحول الكبير نحو المركزية، ظهرت بعض محاولات المقاومة من البلديات التي لم تقبل بهذه التغييرات. فعلى سبيل المثال، أظهر رئيس بلدية رواد ورئيس الجمعية الوطنية للبلديات التونسية عدنان بوعصيدة موقفًا سياسيًا واضحًا من الإجراءات المتخذة بعد 25 جويلية، حيث وصف هذه التغييرات بأنها "عودة إلى ما قبل الثورة"، في إشارة إلى نظام الإدارة المركزية الذي كان سائدًا قبل 2011. نفس الموقف انتهجه رئيس بلدية بنزرت كمال عمارة الذي كان مدافعًا شرسا عن الحكم المحلي حسب رأي أيمن اليزيدي. وقد خاض رئيس بلدية بنزرت معارك قانونية وسياسية للدفاع عن الديمقراطية، بينما تأقلمت بلديات أخرى مع الوضع، لاجتناب الدخول في نزاع مع السلطة المركزية.

رغم عدم دخول البلديات في صراع مفتوح مع السلطة المركزية بعد اجراء 25 جويلية، رغم التقليص من صلاحياتها، لم يتم تجنيبها مصير المؤسسات المنتخبة القائمة الأخرى، حيث تم حل كل المجالس البلدية في مارس 2023. ولم يتم حتى الآن تنظيم انتخابات بلدية جديدة، رغم تصريحات الهيئة العليا للانتخابات باستعدادها لهذا الاستحقاق. وعند التمعن في فصول دستور2022،لانجد أية ضمانات لحماية مسار اللامركزية أو مواصلتها.

29 https://egal-agenda.com/النّظام-الرّئاسي-في-تونس-وإنتاج-الا/

« عاني النظام الجديد من تناقضات متعددة، حيث يدّعي تحقيق الاستقلالية المحلية في الوقت الذي يعزز فيه المركزية. »

لم يحدد المرسوم عدد 9 المؤرخ في 8 مارس 2023، الذي قضى بحل المجالس البلدية، أي تفاصيل حول صلاحيات أو مهام المجالس المحلية الجديدة، رغم أنه وضع القواعد الانتخابية الخاصة بها. كما أن دستور 2022 لم يوضح ذلك أيضًا، حيث خصص فقط مادة واحدة للسلطات المحلي.

كما ترى الخبيرة في الحكم المحلي انتصارالخريجي: "تمت انتخابات المجالس المحلية في ديسمبر 2023 (تبعها الجولة الثانية في فيفري 2024) لانتخاب أعضاء 279 مجلسًا محليًا تم إنشاؤها حديثًا. شهدت الانتخابات نسبة مشاركة منخفضة جدًا بلغت 12%، ومنعت الأحزاب السياسية من تقديم مرشحين... وعلى عكس المجالس البلدية المنتخبة في 2018، لا تتمتع المجالس المحلية الجديدة بأي استقلال مالي أو إداري وتفتقر إلى صلاحية وضع ميزانياتها الخاصة – التي يتم تحديدها من قبل السلطة التنفيذية. وحتى الآن، لم تتمكن المجالس المحلية المنتخبة حديثًا من ايجاد دور واضح بجانب البلديات (التي يشرف عليها الآن الاداريون البلديون) ... تمثل صلاحيات المجالس (أو غيابها) وتكوينها تراجعًا كبيرًا في الحكم المحلي".

8. آفاق اللامركزية في تونس:

تُبرز التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها تونس بعد 25 جويلية 2021 أزمة هيكلية في العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية. فإجراءات الرئيس قيس سعيد في 25 جويلية 2021 أثارت جدلاً واسعًا حول شرعيتها وتداعياتها. عمليًا، أدت هذه القرارات إلى شلل مؤسسات الدولة وتعطيل المشاريع التنموية، مما عمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأثار انقسامًا شعبيًا حادًا بين مؤيد ومعارض. أضف الى ذلك حل المجالس البلدية في مارس 2023 الذي جسّد خطوة تراجعية عن مبادئ اللامركزية، مما أدى إلى شلل واضح في العمل البلدي وتوقف العديد من المشاريع التنموية. كما أن غياب المجالس البلدية المنتخبة أعاق اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وأدى إلى الاعتماد على الكتاب العامين الذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى السلطة السياسية اللازمة لتحريك عجلة التنمية. لقد تأثر المواطنون سلبًا نتيجة هذه السياسات، حيث تراجعت جودة الخدمات وتفاقمت المشاكل الإدارية والمالية.وفي ظل نظام دستوري جديد أعاد توزيع السلطات بين المركزي والمحلي وفق مشروع "البناء القاعدي" لقيس سعيد، توجد نقاط استفهام كبيرة حول مصير اللامركزية.

يتضح مما سبق أن دعم اللامركزية وتعزيز دور البلديات في تونس يمثل ضرورة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة ومقاومة الفقر والتهميش وتحسين وصول المواطنين الى الخدمات. إذ يشكل هذا الدعم الأساس الذي يتيح للمجتمع المحلي اتخاذ القرارات التي تتناسب مع احتياجاته الخاصة بالإضافة الى تقريب الخدمات، التي لا تظل متمركزة في العاصمة والمدن الكبيرة، مما يعزز من شعور الانتماء والمشاركة بين المواطنين. فقد أظهرت التجارب والآراء التي تم تناولها في هذا المقال أهمية التعاون بين مختلف الأطراف، وعدم قدرة النموذج المركزي للحكم على تحقيق تنمية شاملة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.

وأكد العديد من المشاركين أن التجربة التونسية في اللامركزية تمثل خطوة مهمة لتوزيع الصلاحيات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ومنح المواطن حق المشاركة في القرار، رغم كل الصعوبات التي واجهتها. كما أكد المشاركون أهمية تغيير التصورات السلبية حول البلديات، حيث يجب أن تُفهم هذه الهيئات كجزء أساسي من الدولة التي تسعى لخدمة المواطن، وليس كمنافسة للسلطة المركزية. كما يجب ان يوضح القانون والاوامر التنفيذية كيفية إدارة التواصل والتعاون بين مختلف السلط لتعزيز تظافر الجهود. فتعزيز هذا الفهم يساعد في إنشاء بيئة عمل إيجابية تساهم في تحسين العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

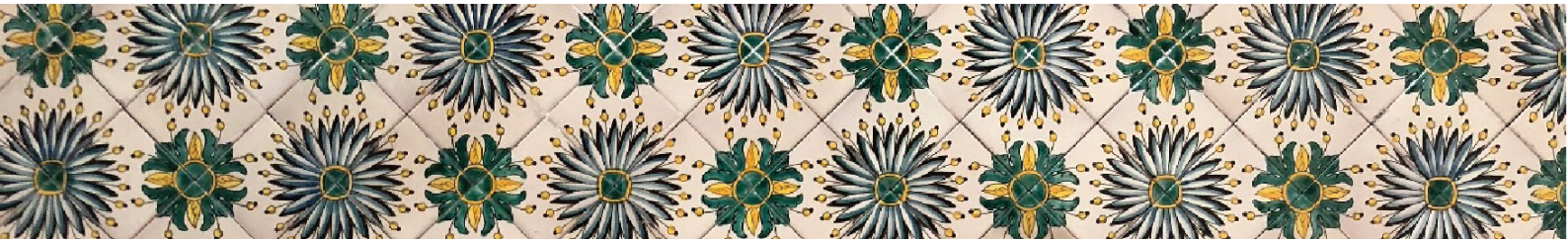
30 Intissar Kherigi,Saïed and the Mirage of “Direct Democracy”, ISPI, 4 October 2024 h
ttps://www.ispionline.it/en/publication/saied-and-the-mirage-of-direct-democracy-185795

ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار بعض القيود والعيوب في هذا المقال. أولًا، على الرغم من تقديم العديد من الآراء حول أهمية اللامركزية، إلا أن المقال لم يتناول بعمق التحديات والعقبات التي تواجهها هذه العملية في تونس. فالتحديات مثل الفساد، والافتقار إلى الشفافية، وعدم كفاءة الإدارة المحلية، قد تكون عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ سياسات اللامركزية بفعالية.

ثانيًا، قد يبدو أن المقال يعبر عن وجهات نظر مجموعة معينة من المشاركين دون مراعاة التنوع الواسع في الآراء حول موضوع اللامركزية. كان من الممكن تضمين آراء مختلف الأطراف، بما في ذلك الانتقادات أو المخاوف المتعلقة بالتوجه نحو اللامركزية.

في المجمل، يجب أن نكون مدركين أن اللامركزية ليست هدفًا بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتعزيز التنمية والحكم الرشيد وتحسين حياة المواطنين. لذا، من الضروري الاستمرار في النقاش حول كيفية تحسين هذه العملية وتحقيق الفائدة القصوى منها.

31 https://timep.org/2022/03/15/local-governance-amid-extreme-political-uncertainty-in-tunisia/
32 https://bti-project.org/en/reports/country-report/TUN



المصادر:

بنجلول، م.، وتركِي، س. ي. (2019). نحو إعادة تشكيل التقسيمالترابي في تونس في ظل اللامركزية والتوسع البلدي الكامل. في س. برونيه وآخرون (إد.)، التعددالترابي والتمثيلات الإقليمية للاتحاد الأوروبي ص. 59-77. Presses
بوشداخ، ط. (2020). كوفيد-19: انحرافات ضد اللامركزية في تونس؟ نواة
بيكار، م. (2018). إصلاح اللامركزية في تونس: بين الأمل وعدم اليقين. العلوم السياسية. 2018. دوماس-02539187
التابعي، م. (2023, ديسمبر). دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014: الانتقال المنشود والواقع المفروض . *مجلة القانون الدستوري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
تركي، س. ي.، وقنا، ع. (2015). المجال الترابي الريفي في تونس تحت اختبار التعميم البلدي: بين تعقيد الإصلاح والتحديات السياسية. المغرب - المشرق، 2015(4)، 53-71.
جالتير، م. (2018). ما هي مصادر تمويل الجماعات المحليّة في تونس؟ (س. الباجي عكاز، مترجم). نواة
الخريجي، إ. (2024). سعيّد ووهم "الديمقراطية المباشرة". المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI).
ذويب، ه. (2017). المديونية المحلية: 33 بلدية تحتكر 68% من حجم الديون. نواة
الشادلي، ي. (2024). النّظام الرّئاسي في تونس وإنتَاج الاستبدَاد « المُستَقرّ ». مجلة المفكرة القانونية – تونس ، العدد 31.
الصغيّر، ع. (2020). السلطة المحلية على محك الأزمات... اللامركزية في زمن الكورونا. المفكرة القانونية.
عبد الرحيم، ت. (2017). عملية اللامركزية في تونس عند مفترق طرق. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
العيساوي، ف. (2015). الإعلام التونسي والاستقطاب السياسي: تمجيد الذات، ورفض الآخر.جامعةايسيكس.
قيدارة، أ. (2017) أي دور لمؤسسة المعتمد في المشهد الإداري التونسي في المرحلة القادمة؟ نواة
لطيفي، ع. (2014,). في التجربة الدستورية التونسية . الجزيرة نت.
لمام، ج. (2020). دستور 27 يناير 2014: من الريادة إلى الأزمة. مؤسسة كونراد آديناور.
وحيد فرشيشي، "هل دمر قيس سعيد فكرة الديمقراطية ذاتها؟"، مقابلة مع سفيان فيليب ناصر، مؤسسة روزا لوكسمبورغ،
يوسفي، ه. (2017). إعادة رسم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية في تونس: التحديات . Cairn,

Références bibliographiques :

Ben Jelloul, M., & Turki, S. Y. (2019). Vers une reconfiguration des territoires en Tunisie au temps de la décentralisation et de la communalisation intégrale. In S. Brunet et al. (Éd.), Prolifération des territoires et représentations territoriales de l'Union européenne (p. 59-77). Presses universitaires de Rouen et du Havre. https://doi.org/10.4000/books.purh.17650
Issawi, F. (2015). Tunisian media and political polarization: Glorifying the self, rejecting the other. University of Essex.
Kherigi, I. (2024). Saïed et le mirage de la « démocratie directe ». ISPI.
OCDE (2023), Scan de l'espace civique en Tunisie, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris. Https://doi.org/10.1787/28b4bdf4-fr
Picard, M. (2018). La réforme de la décentralisation en Tunisie : Entre espoir et incertitude. Science politique. 2018. Dumas-02539187
Turki, S. Y., & Gana, A. (2015). Les territoires ruraux en Tunisie à l'épreuve de la communalisation : entre complexité de la réforme et enjeux politiques. Maghreb - Machrek, 2015(4), 53-71.
Turki, SY et Gana, A. (2017).. Les territoires ruraux en Tunisie à l'épreuve de la communalisation : entre complexité de la réforme et enjeux politiques, Revue Maghreb- Machrek n.226, Dossier : Les territoires du changement, changement dans les territoires, mars 2017, p.53-72
Yousfi, H. (2017). Redessiner les relations État/collectivités locales en Tunisie : enjeux socio-culturels et institutionnels du projet de décentralisation. Papiers de recherche 2017, pp 1-84.

Webographie :

http://www.collectiviteslocales.gov.tn/مجلة-الجماعات-المحلية/
http://www.cpscl.com.tn/template.php?code_menu=163&block=
https ://nawa.org /2016 /0/17 /
https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_الأحزاب_السياسية_في_تونس
https://baladia.marsad.tn/demissions
https://carnegieendowment.org/sada/2017/05/tunisias-decentralization-process-at-a-crossroads?lang=ar
https://documents1.worldbank.org/
https://egal-agenda.com/النّظَام-الرّئاسي-في-تونس-وإنتَاج-الا/
https://jamaity.org/
https://nawaat.org/2017/07/17/المديونية-المحلية-33-بلدية-تحتكر-68-من-حجم/
https://nawaat.org/2018/05/10 /ماهي-مصادر-تمويل-الجماعات-المحليّة-في/
https://nawaat.org/2020/04/09/ covid-19-derapage-anti-decentralisation-en-tunisie
https://rosaluxna.org/fr/publications/kais-saied-detruit-il-lidee-meme-de-lademocratie
https://rosaluxna.org/fr/publications/kais-saied-detruit-il-lidee-meme-de-lademocratie
https://www.aljazeera.net/opinions/2014/1/28/2-في-التجربة-الدستورية-التونسية
https://www.facebook.com/participatifsfax/
https://www.ispionline.it/en/publication/saied-and-the-mirage-of-direct-democracy-185795.
https://www.jcl-mena.org/assets/submissions/issueS01/1.Tunisia.ar.pdf
https://www.kas.de/documents/دراسة+حالة+تونس-+دستور+27+يناير+2014++من+الريادةالى+الأزمة
https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/trois-delegations-speciales-hors-la-loi-mais-quid-de-lexe

الصور:

صورة رقم 1: الرئاسات الثلاثاء وفرحة الامضاء على أول دستور تشاركي ديمقراطي في تونس.
المصدر ، قوقل
الصورة رقم 2: دور المجتمع المدني كان لافتا في تركيز الديمقراطية التشاركية
المصدر: جمعية جربة للتضامن والتنمية
الصورة رقم 3: استقالات رؤساء/رئيسات المجالس البلديّة
المصدر: مرصد بلدية
صورة رقم 4: العنف بين النواب تحت قبة البرلمان
المصدر، قوقل
صورة رقم 5: الجيش يغلق البرلمان
المصدر، قوقل
الملحق: أسئلة المقابلة شبه الموجهة